

# أحكام المغتربين الفقهية في الصلاة

الدكتور/ عبدالكريم بن يوسف الخضر  
قسم الثقافة الإسلامية — كلية التربية  
جامعة الملك سعود

## المقدمة :

الحمد لله الواحد الأحد الفرد الصمد الذي خلق الإنسان وأرشده إلى عبادته وأمره بطاعته . قال تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ .

وأشهد أنه الخالق الرزاق السميع العليم ، رب العالمين ، وأشهد أن محمد بن عبد الله رسوله الأمين صلى الله عليه وسلم، ورضي عن أصحابه أجمعين الذين بذلوا وسعهم في نشر الإسلام دين الناس أجمعين منذ ظهوره إلى يوم الدين ، اصطفاه الله لعموم المخلوقين وجعله شاملاً لمصالح الدنيا والدين، وحفظه من تحريف المخرفين وإبطال المبطلين ، ونظم به حياة المسلمين في بلاد الإسلام أو في ديار الكافرين ، سواء كانوا مقيمين أو كانوا مغتربين وتلك لعمر الله معجزة خالدة إلى يوم الدين .

أما بعد :

فهذا بحث في بعض الأحكام الفقهية المختصة بالمغتربين في الصلاة سميته :  
"أحكام المغتربين الفقهية في الصلاة " .

تعرضت فيه لأهم الأحكام الفقهية المتعلقة بالمغتربين في الصلاة . فالله أسأل أن يعينني عليه وأن يهديني فيه إلى الصواب وأن يجنبني فيه الزلل وأن يجعله من طيب القول والعمل، ومن سيئهما الذي لا يخلو من الخطل .

سبب اختيار الموضوع :

إن من أهم أسباب اختيار الموضوع هو أني اجتمعت ببعض الطلبة المسلمين المغتربين فوجدت لديهم عدة إشكالات واستفسارات تتعلق بأحكام فقهية كثيرة تعرض لهم كثيراً في حياتهم اليومية . ومن أهمها ما يتعلق بالركن الثاني من أركان الإسلام وهو الصلاة حيث وجدت لديهم إشكالات كثيرة تتعلق بحكم

الصلاة في بعض الأماكن كمعابد الكفار ، وعلى الجليلد ، ومدة السفر الزمانية ، ومسافة السفر المكانية ، ونحو ذلك فاستعنت بالله بعد استخارته في البدء ببحث هذا الموضوع ، فهداني الله تعالى إلى بداية البحث فيه .

### أهمية الموضوع :

لهذا الموضوع الذي بين أيدينا أهمية كبيرة تتجلى في النقاط الآتية :

١ - أن هذا الموضوع يتعلق بالركن الثاني من أركان الإسلام وهو أهم أركان الإسلام بعد شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله .

٢ - أن هذه المسائل المبحوثة فيه هم كثيراً من الأخوة المغتربين وتكثر حاجتهم لها .

٣ - أن هؤلاء المغتربين في العادة يكونون من غير المتخصصين في العلوم الشرعية مما يحول بينهم وبين القدرة على بحث هذه المسائل عند الحاجة إليها . فأحببت جمعها في بحث مستقل اختصاراً للوقت وتعميماً للفائدة .

٤ - أن هذا البحث لم يتعرض إلا للمسائل التي تمس حاجة المسلم المغترب إليها، وترك كثيراً من المسائل التي لا يحتاج إليها .

### خطة البحث :

انتظمت خطة البحث في هذا الموضوع في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة .

فكانت كالاتي :

المقدمة واشتملت على :

أ - سبب اختيار الموضوع .

ب - أهمية الموضوع .

ج - خطة البحث .

## الفصل الأول : في رخص الصلاة .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : في قصر الصلاة . وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : حكم القصر في السفر .

المطلب الثاني : مسافة القصر .

المطلب الثالث : مدة القصر .

المبحث الثاني : في الجمع بين الصلاتين . وفيه مطلبان :

المطلب الأول : حكم الجمع للمسافر .

المطلب الثاني : الجمع لحاجة .

## الفصل الثاني : في مكان الصلاة .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : حكم الصلاة على الثلج .

المبحث الثاني : حكم الصلاة في معابد الكفار .

## الفصل الثالث : في مواقيت الصلاة .

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : مواقيت الصلاة في البلاد التي يستمر نهارها أو يستمر ليلها .

المبحث الثاني : حكم صلاة العشاء في البلاد التي لا يتميز فيها وقت العشاء

لاتحاده مع الفجر .

المبحث الثالث : كيفية تقدير وقت صلاة العشاء .

الخاتمة : وفيها أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث .

وبعد .. فهذا جهد مقل ، ضعيف وقليل بنفسه ، قوي وكثير بإخوانه ومحبيه  
يسأل الله المعونة ويرجوه الإصابة والموافقة في القول والعمل ويتعوذ بالله من  
الخذلان والخطأ والابتداع لهوى النفس أو الشيطان ويقر بزلله وخلله ، وعذره  
بذل جهده ووسع طاقته وأمره، فتقبل اللهم بذله وعدل سيره واعف عن ذنبه .

**الفصل الأول : في رخص الصلاة ، ويشتمل على مبحثين :**

**المبحث الأول : في قصر الصلاة ، ويشتمل على ثلاثة مطالب :**

**المطلب الأول : حكم القصر في السفر:**

اختلف الفقهاء في حكم قصر الصلاة الرباعية في السفر على ثلاثة أقوال:

**القول الأول : أن القصر في السفر سنة مؤكدة .**

وهذا القول هو المشهور من مذهب المالكية<sup>(١)</sup>، ورواية عند الحنابلة<sup>(٢)</sup> اختارها شيخ الإسلام وهي المذهب .

**القول الثاني : أن القصر في السفر جائز .**

وهذا قول عند المالكية<sup>(٣)</sup>، ومذهب الشافعية<sup>(٤)</sup>، ورواية عند الحنابلة<sup>(٥)</sup>.

**القول الثالث : أن القصر في السفر واجب .**

وهذا مذهب الحنفية<sup>(٦)</sup>، وقول عند المالكية<sup>(٧)</sup>، ومذهب الظاهرية<sup>(٨)</sup>.

---

(١) الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ص ٦٧ ، القوانين الفقهية ص ٨٢ ، مواهب الجليل ١٥١/٢ ، الجامع لأحكام القرآن ٢٢٦/٥ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٧/٢٤ ، ٩ ، ١٠٤ ، العدة ص ١٠٣ ، المذهب الأحمد ص ٣٢ ، المقنع في شرح مختصر الخرقى ٤٣١/١ ، الروض المربع ص ١٢١ .

(٣) القوانين الفقهية ص ٨٢ ، مواهب الجليل ١٣٩/٢ .

(٤) روضة الطالبين ٣٨٩/١ ، المجموع شرح المذهب ٣٢٢/٤ .

(٥) الإنصاف ٣١٤/٢ ، الفروع ٥٨/٢ ، المغني ١٢٢/٣ .

(٦) البناء ١٠/٣ ، تبين الحقائق ٢١٠/١ ، الاختيار لتعليل المختار ٧٩/١ .

(٧) القوانين الفقهية ص ٨٢ ، مواهب الجليل ١٣٩/٢ .

(٨) المحلى ١٨٥/٣ .

الأدلة :

دليل القول الأول :

أن النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- كان يقصر الرباعية فيصليها ركعتين من حين يخرج مسافراً من المدينة إلى أن يرجع إليها ، ولم يثبت عنه أنه أتم الرباعية في السفر ألبتة ، بل الثابت عنه القصر دائماً في السفر وما كان هذا شأنه فهو سنة مؤكدة <sup>(١)</sup>.

أدلة القول الثاني :

الدليل الأول : قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ۚ إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا ﴾ <sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة : أن الله سبحانه وتعالى نفى الجناح والحرص في هذه الآية على من قصر الصلاة في السفر، وهذا يدل على جواز القصر في السفر لا على وجوبه ولا سنيته .

نوقش من وجهين :

الوجه الأول : أننا لا نسلم لكم أن نفى الجناح خاص بالمباح ؛ لأنه كما يستعمل في المباح فإنه يستعمل في الواجب ، ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ <sup>(٣)</sup>، فنفي

(١) زاد المعاد ٤٦٤/١ .

(٢) سورة النساء ، الآية (١٠١) .

(٣) سورة البقرة ، الآية (١٥٨) .

الجناح هنا جاء في السعي بين الصفا والمروة في الحج وهو فرض . وليس مباحاً فقط . فإذا كان نفي الجناح في القرآن يأتي لهذين المعنيين فلا يجوز لأحد أن يحمل الآية على أحد المعنيين دون الآخر إلاً بدليل أو قرينة<sup>(١)</sup>.

يرد عليه :

أن هذه الآية لم تنزل لبيان حكم السعي بين الصفا والمروة حتى يقال: إن نفي الجناح فيها يفيد الوجوب وذلك لأن وجوب السعي ثابت في السنة ، ولكن هذه الآية نزلت في بعض الصحابة الذين تخرجوا من السعي بين الصفا والمروة خوفاً من مشاهة المشركين في ذلك ، فبين الله في هذه الآية نفي الجناح والخرج عنهم<sup>(٢)</sup>.

الوجه الثاني : أن المراد بالقصر الوارد في الآية قصر صفة الصلاة لا قصر عددها، فلا يكون فيه دليل على أن القصر في السفر جائز .

الدليل الثاني :

عن يعلى بن أمية قال : قلت لعمر بن الخطاب : ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ فقد أمن الناس . فقال: عجبت مما عجبت منه ، فسألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك ، فقال : "صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته " <sup>(٣)</sup>.

---

(١) الحاوي للماوردي ٣٦٣/٢ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٢٠/٢ .

(٣) رواه مسلم . صحيح مسلم ٤٧٨/١ ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب صلاة المسافرين وقصرها .



### وجه الدلالة :

أن هذا الحديث دل على جواز القصر في السفر من غير خوف فمن شاء فعله ومن شاء لم يفعله ؛ لأن لفظ الصدقة في الحديث يشعر بعدم الوجوب.

### يناقش :

أن دلالة هذا الحديث على أن قصر الصلاة في السفر سنة أكثر وأقوى من دلالته على مجرد الجواز فقط، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم "فاقبلوا صدقته".

### الدليل الثالث :

عن عائشة رضي الله عنه أنها اعتمدت مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من المدينة إلى مكة حتى إذا قدمت مكة قالت : يا رسول الله بأبي أنت وأمي قصرت وأتممت وأفطرت وصُمتُ . قال : أحسنت يا عائشة وما عاب عليَّ<sup>(١)</sup>.

### وجه الدلالة :

أن عائشة رضي الله عنها خالفت الرسول -صلى الله عليه وسلم- وهي مسافرة معه حيث قصر النبي -صلى الله عليه وسلم- وأتمت هي ، وأفطر النبي -صلى الله عليه وسلم- وصامت ، وأخبرت النبي -صلى الله عليه وسلم- بذلك ، فأقرها على ما فعلت ولم يعب عليها .

### نوقش :

نوقش بما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية عنه حيث قال : هذا باطل ما كانت أم المؤمنين لتخالف رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وجميع أصحابه، فتصلي

---

(١) رواه النسائي . سنن النسائي ١٢٢/٣ ، كتاب تقصير الصلاة ، باب المقام الذي يقصر بمثله الصلاة

خلاف صلاتهم ، كيف والصحيح عنها أنها قالت : إن الله فرض الصلاة ركعتين ، ركعتين ، فلما هاجر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلى المدينة زيد في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر " (١). فكيف يظن بها مع ذلك أن تصلي بخلاف صلاة النبي -صلى الله عليه وسلم- والمسلمين معه (٢).

#### الدليل الرابع :

عن عائشة رضي الله عنها قالت : كل ذلك قد فعل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ، قد أتم ، وقصر ، وصام وأفطر في السفر (٣).

نوقش : أن هذا الحديث ضعيف فلا يصح الاحتجاج به (٤). ثم إنه قد روي بلفظ "تم وتصوم" بالفوقانية ، فلا يكون فيه حجة ؛ لأن فعلها على فرض عدم معارضته لقوله وفعله -صلى الله عليه وسلم- لا حجة فيه ، فكيف إذا كان معارضاً للثابت عنه من طريقها وطريق غيرها من الصحابة (٥).

#### الدليل الخامس :

أن المسافر لو اتم بمقيم صلى أربعاً وصحت الصلاة . والصلاة لا تزيد

---

(١) رواه البخاري . صحيح البخاري ٩٣/١ ، كتاب الصلاة ، باب كيف فرضت الصلاة في الإسرائ ، ورواه مسلم . صحيح مسلم ٤٧٨/١ ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب صلاة المسافرين وقصرها .

(٢) زاد المعاد ٤٦٥/١ .

(٣) رواه الدارقطني . سنن الدارقطني ١٨٩/٢ ، كتاب الصيام ، باب القبلة للصائم ، واللفظ له . ورواه البيهقي ، السنن الكبرى ١٤١/٣ ، كتاب الصلاة ، باب من ترك القصر في السفر غير رغبة .

(٤) الحديث ضعيف لأن فيه طلحة بن عمرو المكي . قال الدارقطني : ضعيف . سنن الدارقطني ٢/ ١٨٩ ، وقال عنه الإمام أحمد : لا شيء متروك الحديث . وقال البخاري : ليس بشيء . تهذيب التهذيب ٢٣/٥ .

(٥) نيل الأوطار ٢٠٤/٣ .

بالإتتمام . قال ابن عبد البر : " وفي إجماع الجمهور من الفقهاء على أن المسافر إذا دخل في صلاة المقيمين فأدرك منها ركعة أنه يلزمه أربع ، دليل واضح على أن القصر رخصة إذ لو كان فرضه ركعتين لم يلزمه أربع بحال " (١).

يناقش : أن هذا لا يعتبر دليلاً على إباحة القصر في السفر ، بل هو دليل على عدم وجوب القصر في السفر فقط ، فيظل حكم القصر في السفر أنه سنة مؤكدة لمواظبة الرسول - صلى الله عليه وسلم - عليه .

### أدلة القول الثالث :

#### الدليل الأول :

عن عائشة رضي الله عنها قالت : " فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين في الحضر والسفر ، فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر " (٢).

#### الدليل الثاني :

عن ابن عباس رضي الله عنه قال : " فرض الله الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم في الحضر أربعاً ، وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة " (٣).

#### وجه الدلالة :

أن هذين الدليلين قد دلا على وجوب القصر في السفر لأن لفظ "فرض"

---

(١) المغني ١٢٣/٣ .

(٢) رواه البخاري . صحيح البخاري ٩٣/١ ، كتاب الصلاة ، باب كيف فرضت الصلاة في الإسرائ ، واللفظ له . ورواه مسلم . صحيح مسلم ٤٧٨/١ ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب صلاة المسافرين وقصرها .

(٣) رواه مسلم . صحيح مسلم ٤٧٩/١ ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب صلاة المسافرين وقصرها .

بمعنى أوجب فيكون الله قد أوجب صلاة السفر ركعتين . وهذا يدل على وجوب القصر في السفر .

### نوقش هذان الدليлан :

أن هذين الحديثين لا يدلان على الوجوب لأن معنى قول عائشة رضي الله عنها "فرضت" أي قدرت أو فرضت لمن أراد القصر <sup>(١)</sup> . أو أنها أرادت أن ابتداء فرضها كان ركعتين ثم أتمت بعد الهجرة فصارت أربعاً ، ولذلك كانت تتم الصلاة . ولو اعتقدت ما أراد القائلون بوجوب القصر لم تتم ، وقول ابن عباس مثل قولها . ولا يبعد أن يكون أخذه منها ، فإنه لم يكن في زمن فرض الصلاة في سن من يعقل الأحكام ويعرف حقائقها ولعله لم يكن موجوداً ، أو كان فرضها في السنة التي ولد فيها فإنها فرضت في مكة ليلة الإسراء قبل الهجرة بثلاث سنين ، وكان ابن عباس حين مات النبي -صلى الله عليه وسلم- ابن ثلاث عشرة سنة . وفي حديثه ما اتفق على تركه . وهو قوله "والخوف ركعة" والظاهر أنه أراد ما أرادت عائشة من ابتداء الفرض ، فلذلك لم يأمر بالإعادة حينما ساله رجل فقال : كنت أتم الصلاة في السفر؟ <sup>(٢)</sup>

كما أن قولهم : " فرضت الصلاة" ليس على ظاهره ، فقد خرج عنه صلاة المغرب والصبح ، فإن المغرب ما زيد فيها ولا نقص منها ، وكذلك الصبح <sup>(٣)</sup> .

### الدليل الثالث :

عن أنس رضي الله عنه قال : " خرجنا مع النبي -صلى الله عليه وسلم-

---

(١) سبل السلام ٤٩/٢ .

(٢) المغني ١٢٤/٣ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٢٢٦/٥ .

من المدينة إلى مكة فكان يصلي ركعتين ركعتين حتى رجعنا إلى المدينة"<sup>(١)</sup>.

#### الدليل الرابع :

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : صحبت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فكان لا يزيد في السفر على ركعتين، وأبا بكر وعمر وعثمان كذلك رضي الله عنهم"<sup>(٢)</sup>.

#### وجه الدلالة من الحديثين :

أن الرسول -صلى الله عليه وسلم- حافظ في جميع أسفاره على قصر الصلاة الرباعية ولم يثبت عنه أنه أتم في السفر مطلقاً مما يدل على وجوب قصر الصلاة في السفر لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- لا يحافظ إلا على الواجب ولأنه لو لم يكن القصر واجباً لتركه النبي -صلى الله عليه وسلم- في بعض الأحيان لبيان عدم الوجوب .

#### يناقش :

أنه ليس في هذه الأحاديث دليل على وجوب قصر الصلاة في السفر ، بل غاية ما فيها محافظة الرسول -صلى الله عليه وسلم- على ذلك في السفر . وهذا الفعل لا يدل على الوجوب ، بدليل أن هناك أشياء أخرى حافظ عليها الرسول وهي ليست بواجبة كركعتي الفجر والوتر . ومع ذلك لم نقل بوجوبها مع محافظة الرسول -صلى الله عليه وسلم- عليها ، وعدم تركها ألبتة .

---

(١) رواه البخاري . صحيح البخاري ٣٤/٢ ، كتاب تقصير الصلاة ، باب ما جاء في التقصير وكم يقيم حتى يقصر ، واللفظ له . ورواه مسلم ، صحيح مسلم ٦ / ٤٨١ كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب صلاة المسافرين وقصرها .

(٢) رواه البخاري . صحيح البخاري ٣٨/٢ ، كتاب تقصير الصلاة ، باب من لم يتطوع في السفر دبر الصلاة .

ثم إنه لو كان قصر الصلاة في السفر واجباً لبينه الرسول -صلى الله عليه وسلم- ولما أخر بيانه لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة<sup>(١)</sup>.

#### الدليل الخامس :

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : " صلاة الجمعة ركعتان ، والفطر ركعتان ، والنحر ركعتان ، والسفر ركعتان تمام غير قصر على لسان النبي -صلى الله عليه وسلم- " <sup>(٢)</sup>.

#### وجه الدلالة :

أن هذا يدل على أن صلاة السفر مفروضة من أول الأمر ركعتان وأنها لم تكن أربعاً ثم قصرت . وقوله : على لسان النبي -صلى الله عليه وسلم- تصريح بثبوت ذلك من قوله -صلى الله عليه وسلم- وهذا يدل على وجوب قصر الصلاة الرباعية في السفر<sup>(٣)</sup>.

#### يناقش :

أن هذا لا يدل على وجوب قصر الصلاة في السفر بل غاية ما فيه أنه يدل على أن من صلى في السفر ركعتين فقد جاء بالصلاة تامة الأركان وتعتبر تامة باعتبار أركانها وعدم نقص أجر فاعلها بسبب نقص عدد ركعاتها.

---

(١) للاستزادة في مسألة تأخير البيان عن وقت الحاجة . انظر : روضة الناظر ١٨٥/٢ ، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ٤٩/٢ ، الموافقات في أصول الشريعة ٣٤٤/٣ .

(٢) رواه النسائي . سنن النسائي ١١٨/٣ ، كتاب تقصير الصلاة في السفر ، واللفظ له ، ورواه ابن ماجه . سنن ابن ماجه ٣٣٨/١ ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب تقصير الصلاة في السفر ، ورواه الإمام أحمد . مسند الإمام أحمد ٣٧/١ .

قال أبو عبد الرحمن: عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من عمر. سنن النسائي ١١١/٣ .

(٣) انظر : نيل الأوطار ٢٠١/٣ .

الترجيح :

بعد النظر في هذه المسألة والاطلاع على الأقوال الواردة فيها وأدلتها ومناقشة ما يحتاج إلى مناقشة من هذه الأدلة والرد على المناقشات التي لا تستقيم والإجابة عن الردود يتبين لي -والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب- أن القول الأول هو القول الراجح وهو أن القصر في السفر سنة ثابتة عن النبي - صلى الله عليه وسلم- وذلك لقوة أدلته وضعف أوجه الدلالة في أدلة الأقوال الأخرى، ولأن النبي - صلى الله عليه وسلم- " كان يقصر الرباعية ، فيصليها ركعتين من حين يخرج مسافراً إلى أن يرجع إلى المدينة ، ولم يثبت عنه أنه أتم الرباعية في سفره ألبتة " (١).

---

(١) زاد المعاد ١/ ٤٦٤ .

## المطلب الثاني : مسافة القصر:

اختلف الفقهاء في مسافة السفر التي يجوز فيها للمسافر العمل برخص السفر<sup>(١)</sup>، ومنها قصر الصلاة — إلى ثلاثة أقوال هي :

### القول الأول :

أنه لا حد لمسافة السفر التي يجوز فيها للمسافر العمل برخص السفر بل كل ما سمي سفرًا في العرف جاز الترخص فيه .

وهذا مذهب ابن حزم<sup>(٢)</sup>، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٣)</sup>، وابن القيم<sup>(٤)</sup>، والموفق ابن قدامة<sup>(٥)</sup>، والشوكاني<sup>(٦)</sup>.

### القول الثاني :

أن مسافة السفر هي مسيرة أربعة برد<sup>(٧)</sup>.

---

(١) رخص السفر هي : قصر الصلاة ، وإباحة الفطر ، وامتداد مدة مسح الخفين إلى ثلاثة أيام ، وسقوط

وجوب الجمعة والعيدین والأضحية وحرمة خروج الحرّة بغير محرم . انظر : شرح العناية ٣/٢ .

(٢) المحلى ٣/٢١٣-٢١٥ .

(٣) الإنصاف ٢/٣١٨ ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٥/٢١٢ .

اختار شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية جواز القصر في مسافة فرسخ . وقال أيضاً: إن حد فتحديده

ببريد أجود . وقال أيضاً : لا حجة للتحديد ، بل الحجة مع من أباح القصر لكل مسافر ، إلا أن

ينعقد الإجماع على خلافه . انظر : الإنصاف ٢/٣١٨ .

(٤) زاد المعاد ١/٤٨١ .

(٥) المغني ٣/١٠٩ .

(٦) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ١/٣٠٨ .

(٧) البرد - بضم الباء والراء - : مسافة تقدر بستة عشر فرسخاً لأن كل بريد أربعة فراسخ وكل فرسخ

ثلاثة أميال هاشمية فيكون المجموع ثمانية وأربعون ميلاً هاشمياً . والميل ستة آلاف ذراع والذراع

أربعة وعشرون أصبغاً معتدلة معترضة ، والإصبع ست شعيرات معتدلات معترضات ويساوي الميل

١٨٤٨ متراً طويلاً فتكون مسافة السفر ٨٨,٧٠٤ كيلاً طويلاً =



وهذا قول ابن عمر وابن عباس والليث وإسحاق والأوزاعي<sup>(١)</sup>، وهو مذهب المالكية<sup>(٢)</sup>، والشافعية<sup>(٣)</sup>، والحنابلة<sup>(٤)</sup>.

### القول الثالث :

أن مسافة السفر هي مسيرة ثلاثة أيام .

وهذا قول ابن مسعود والشعبي والنخعي والثوري<sup>(٥)</sup>، وهو مذهب الحنفية<sup>(٦)</sup>.

---

=انظر : طلبه الطلبة ص ٣٠ ، المغرب ص ٤٠ ، باب الباء ، الباء مع الراء ، المجموع شرح المذهب ٤/ ٣٢٣ .

وفي مطالب أولي النهى : والبريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال هاشمية وبأميال بني أمية ميلان ونصف . والميل الهاشمي اثنا عشر ألف قدم وهي ستة آلاف ذراع وهي أربعة آلاف خطوة ، والذراع أربع وعشرون أصبعاً معترضة معتدلة ، كل أصبع منها عرضها ست حبات شعير بطون بعضها إلى بعض . عرض كل شعيرة ست شعرات برذون . (مطالب أولي النهى ١/ ٧١٥ ، وقد قدره ابن عباس من عسفان إلى مكة ) .

وقد قست المسافة بين مكة المكرمة وعسفان عن طريق بوصلة الأقمار الصناعية G.P.C فوجدتها تبلغ (٦٩،٦) كيلاً طولياً.

واختلف الفقهاء في مقدار الوقت الذي يمكن أن تقطع به هذه المسافة .

(١) انظر : المغني ٣/ ١٠٦ ، المجموع ٤/ ٤٢٥ .

(٢) الكافي لابن عبد البر ص ٦٨ ، المدونة ١/ ١١٣-١١٤ ، التمهيد ٥٣/ ١٩ القوانين الفقهية ص ٨٣ شرح الخرشي ٢/ ٥٦-٥٧ .

(٣) روضة الطالبين ١/ ٣٨٠ ، ٣٨٥ ، المجموع ٤/ ٣٢٣ ، مغني المحتاج ١/ ٢٦٦ ، نهاية المحتاج ٢/ ٢٥٧ .

(٤) المغني ٣/ ١٠٦ ، الفروع ٢/ ٥٤ ، الإنصاف ٢/ ٣١٨ ، المبدع ١٠٧/ ٢ كشف القناع ١/ ٥٠٤ .

(٥) المغني ٣/ ١٠٦ ، التمهيد ٢١/ ٥٤ ، المجموع شرح المذهب ٤/ ٣٢٥ .

(٦) الاختيار ١/ ٧٩ ، تبين الحقائق ١/ ٢٠٩ ، حاشية الشلبي ١/ ٢٠٩ ، شرح فتح القدير ٢/ ٢ ، شرح الكفاية ٢/ ٢ ، شرح العناية ٢/ ٢ .

## أدلة القول الأول : الدليل الأول :

استدلوا بعموم الأدلة التي دلت على إطلاق مسمى السفر على كل سفر وعدم تخصيصه بمسافة معينة يقتصر مسمى السفر على من تجاوزها دون من كان أقل منها، كقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾<sup>(١)</sup>. وقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لِمَسْتَمِ الْنِسَاءِ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ الآية<sup>(٢)</sup>.

وغيرها من الأدلة التي أطلقت مسمى السفر على كل ما يمكن أن يسمى سفراً دون تحديد لمسافة معينة .

## الدليل الثاني :

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَرْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ الآية<sup>(٣)</sup>.

## وجه الدلالة :

أن هذه الآية دلت بظاهرها على إباحة قصر الصلاة لمن ضرب في الأرض . وقد سقط شرط الخوف بخبر يعلى بن أمية<sup>(٤)</sup> فيبقى ظاهر الآية متناولاً كل

(١) سورة البقرة ، الآية (١٨٤).

(٢) سورة النساء ، الآية (٤٣).

(٣) سورة النساء ، الآية (١٠١).

(٤) المراد به حديث يعلى بن أمية قال : قلت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه : ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ

جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فقد أمن الناس .-

ضرب في الأرض<sup>(١)</sup>.

### الدليل الثالث :

أنه لم يرد عن النبيّ -صلى الله عليه وسلم- تحديد مسافة معينة ومحددة للسفر الذي يصح به القصر والفطر ، بل أطلق لهم ذلك في مطلق السفر والضرب في الأرض، كما أطلق لهم التيمم في كل سفر ، وأما ما يروى عنه من التحديد باليوم أو اليومين أو الثلاثة فلم يصح عنه منها شيء ألبتة<sup>(٢)</sup>.

### الدليل الرابع :

أن المحددين لمسافة السفر الذي يجوز فيه للمسافر الترخّص برخص السفر مختلفة أقوالهم ولا يكاد يجمع بينها جامع ، فلا بد من الرجوع إلى الأصل والأصل هو الإطلاق وعدم التحديد بمسافة معينة بل كل ما سماه الناس بعرفهم سفرًا فهو سفر يترخص فيه . وذلك لعدم وجود النص المحدد لا من الكتاب ولا من السنة فيكون المرجع هو العرف .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : " ليس الكتاب والسنة يخصان بسفر دون سفر لا بقصر ولا بفطر ، ولا تيمم ، ولم يحدد النبيّ -صلى الله عليه وسلم- مسافة القصر بحد لا زمني ولا مكاني ، والأقوال المذكورة في ذلك متعارضة ليس على شيء منها حجة ، وهي متناقضة . ولا يمكن أن يحد ذلك بحد صحيح ، فإن الأرض لا تذرع بذرع مضبوط في عامة الأسفار ، وحركة المسافر تختلف والواجب أن يطلق ما أطلقه صاحب الشرع -صلى الله عليه وسلم- ، ويقيد

---

-فقال: عجبت مما عجبت منه ، فسألت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن ذلك فقال: صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته " سبق تخريجه .

(١) انظر : المغني ١٠٩/٣ .

(٢) انظر : زاد المعاد ٤٨١/١ .

ما قيده . فيقصر المسافر الصلاة في كل سفر، وكذلك جميع الأحكام المتعلقة بالسفر من القصر والصلاة على الراحلة والمسح على الخفين ، ومن قسم الأسفار إلى قصير وطويل وخص بعض الأحكام بهذا وبعضها بهذا . وجعلها متعلقة بالسفر الطويل ، فليس معه حجة يجب الرجوع إليها والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

## أدلة القول الثاني :

### الدليل الأول :

عن عطاء بن أبي رباح قال : سألت ابن عباس : أقصر الصلاة إلى عرفة؟ قال : لا . قلت : إلى منى ؟ قال : لا . ولكن إلى جدة وإلى عسفان وإلى الطائف<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة : أن ابن عباس بين عدم جواز القصر إذا ذهب الإنسان إلى عرفة ومنى وجواز القصر إذا ذهب الإنسان إلى جدة وعسفان والطائف وهذه الثلاثة تبعد عن مكة قرابة أربعة برد .

### الدليل الثاني :

عن عطاء بن أبي رباح أن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم: كانا يصليان ركعتين ويفطران في أربعة برد فما فوق ذلك<sup>(٣)</sup>.

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٢/٢٤ - ١٣ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٥٢٤/٢ ، كتاب الصلاة ، باب في كم يقصر الصلاة واللفظ له ،

وابن أبي شيبة في المصنف ٤٤٥/٢ ، كتاب الصلاة ، باب في مسيرة كم يقصر الصلاة ، والإمام

مالك في الموطأ ١/١٤٨ ، كتاب قصر الصلاة في السفر ، باب ما يجب فيه قصر الصلاة .

(٣) أخرجه البخاري تعليقاً . صحيح البخاري ٣٥/٢ ، كتاب تفصير الصلاة ، باب في كم يقصر

الصلاة ، والبيهقي . السنن الكبرى ٣/١٣٧ ، كتاب الصلاة ، باب السفر الذي تقصر في مثله

الصلاة .

## وجه الدلالة :

أن ابن عمر وابن عباس كانا يترخصان برخص السفر إذا سافرا أربعة برد فما فوق ذلك وبناءً على ذلك فإنه لا يجوز الترخص برخص السفر إذا كانت مسافة السفر أقل من ذلك .

## نوقش هذان الدليان :

أنه قد روى عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس ما يعارض ما سبق فقد روي عن ابن عمر أنه سافر إلى ريم<sup>(١)</sup> فقصر الصلاة قال عبد الرزاق في مصنفه : هي مسيرة ثلاثين ميلاً<sup>(٢)</sup> . كما روى عنه أنه كان أدنى ما يقصر إليه الصلاة مال له يطالعه من خير<sup>(٣)</sup> .

وقال محارب بن دينار سمعت ابن عمر يقول : " إني لأسافر الساعة من النهار فأقصر " <sup>(٤)</sup> .

وقال الثوري : سمعت صلة بن سحيم . قال : سمعت ابن عمر يقول : لو خرجت ميلاً قصرت الصلاة <sup>(٥)</sup> .

قال ابن قدامة رحمه الله : " وقد روى عن ابن عباس وابن عمر خلاف ما احتج به أصحابنا ثم لو لم يوجد ذلك لم يكن في قولهم حجة مع قول النبي - صلى الله عليه وسلم - وفعله ، وإذا لم تثبت أقوالهم امتنع المصير إلى التقدير

---

(١) هو واد لمزينة قريب من المدينة . انظر : معجم البلدان ٣/ ١١٤ .

(٢) مصنف عبد الرزاق ٢/ ٥٢٥ .

(٣) المرجع السابق نفس الجزء ص ٥٢٦ ، بين المدينة وخيبر ستة وتسعون ميلاً . فتح الباري ٢/ ٦٦٠ .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في : المصنف ٢/ ٤٤٥ ، فتح الباري ٢/ ٦٦٠ .

(٥) فتح الباري ٢/ ٦٦٠ ، وقال ابن حجر بعد ذكره لهاتين الروايتين إسناد كل منهما صحيح . فتح الباري ٢/ ٦٦٠ .

الذي ذكره لوجهين .

أحدهما : أنه مخالف لسنة النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- التي رويها ،  
ولظاهر القرآن ، لأن ظاهره إباحة القصر لمن ضرب في الأرض لقوله تعالى :  
﴿ وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ  
خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا ﴾ <sup>(١)</sup> ،  
وقد سقط شرط الخوف بالخبر المذكور عن يعلى بن أمية ، فبقي ظاهر الآية  
متناولاً كل ضرب في الأرض .

الثاني : أن التقدير بابه التوقيف فلا يجوز المصير إليه برأي مجرد ، سيما وليس  
له أصل يرد إليه ، ولا نظير يقاس عليه ، والحجة مع من أباح القصر لكل  
مسافر إلا أن ينعقد الإجماع على خلافه <sup>(٢)</sup> .

### الدليل الثالث :

أن مسافة أربعة برد في السفر مسافة تجمع مشقة السفر من الحل والشد  
فجاز القصر فيها كمسافة الثلاث ، ولم يجز فيما دونها لأنه لم يثبت دليل يوجب  
القصر فيه <sup>(٣)</sup> .

يناقش : أن مشقة السفر من الحل والشد توجد في بعض الأسفار ولو كانت  
مسافتها أقل من أربعة برد . فليست المشقة متعلقة بهذه المسافة دون ما هو أقل  
منها ولذلك قلنا إن كل ما يعتبر سفرًا في العرف فإنه يأخذ أحكام السفر ولو لم  
تبلغ مسافته أربعة برد . أما قولكم إن ما دون أربعة برد لم يثبت دليل يوجب

(١) سورة النساء ، الآية (١٠١) .

(٢) المغني ١٠٩/٣ .

(٣) انظر : المغني ١٠٩/٣ .

القصر فيه.

فيرد عليه : إن الأدلة المثبتة لأحكام السفر جاءت عامة غير مخصصة ولا محددة بمسافة معينة لا بأربعة برد ولا بأقل منها ولا بأكثر فيكون مرد ذلك للعرف فما عد سفر في العرف فإنه يأخذ أحكام السفر وما لا فلا .  
أدلة القول الثالث :

الدليل الأول :

عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- قال: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة ثلاث ليال ، إلاّ ومعها ذو محرم<sup>(١)</sup>.

ولفظ البخاري : " لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلاّ مع ذي محرم " <sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة :

أن النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- في هذا الحديث حدد مدة السفر في ثلاثة أيام أو ثلاث ليال ، ولم يعتبر ما هو أقل من هذه المدة سفرًا يجب على المرأة فيه ألا تسافر إلاّ بمحرم ، وعلى هذا فإنه لا تعتبر المسافة التي تقطع في أقل من ثلاثة أيام مسافة سفر فلا تأتي فيها رخص السفر .

نوقش هذا الدليل من وجهين :

الوجه الأول : أن هذا الحديث " ليس فيه أن السفر لا يطلق إلاّ على مسيرة ثلاثة أيام ، وإنما فيه أنه لا يجوز للمرأة أن تسافر بغير محرم هذا السفر الخاص ، ويدل على هذا أنه ثبت عن أبي سعيد رواية أنه قال : قال رسول الله -صلى

---

(١) رواه مسلم . صحيح مسلم ٩٧٥/١ ، كتاب الحج ، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره .

(٢) رواه البخاري . صحيح البخاري ٣٥/٢ ، كتاب تقصير الصلاة ، باب في كم يقصر الصلاة .

اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- : " لا تسافر المرأة يومين إلاَّ ومعها زوجها أو ذو محرم " رواه البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم- : " لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر يوم وليلة وليس معها حرمة " رواه البخاري<sup>(٣)</sup> ومسلم<sup>(٤)</sup>.

وفي رواية لمسلم مسيرة يوم<sup>(٥)</sup>، وفي رواية له ليلة<sup>(٦)</sup>، وفي رواية أبي داود<sup>(٧)</sup> : " لا تسافر بريدًا " رواه الحاكم<sup>(٨)</sup> وقال صحيح الإسناد . قال البيهقي<sup>(٩)</sup> : وهذه الروايات الصحيحة في الأيام الثلاثة ، واليومين ، واليوم صحيحة ، وكان النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- سئل عن المرأة تسافر ثلاثاً بغير محرم ، فقال : لا ، فأدى كل منهم ما حفظ ولا يكون شيء من هذا حداً للسفر ، يدل عليه حديث ابن عباس سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول : لا يخلون رجل بامرأة ولا تسافر امرأة إلاَّ معها ذو محرم . رواه البخاري<sup>(١٠)</sup> ومسلم<sup>(١١)</sup>.

---

(١) لم أجد عند البخاري لفظة : يومين إلاَّ ومعها زوجها . البخاري ٣٥/٢-٣٦ .

(٢) رواه مسلم . صحيح مسلم ١٧٦/١ ، كتاب الحج ، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره .

(٣) رواه البخاري . صحيح البخاري ٣٦/٢ ، كتاب تقصير الصلاة ، باب في كم يقصر الصلاة .

(٤) رواه مسلم . صحيح مسلم ٩٧٧/١ ، كتاب الحج ، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره .

(٥) رواه مسلم . صحيح مسلم ٩٧٧/١ ، كتاب الحج ، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره .

(٦) نفس المصدر السابق .

(٧) رواه أبو داود . سنن أبي داود ٣٤٧/٢ ، كتاب المناسك ، باب في المرأة تحج بغير محرم .

(٨) المستدرک ٦٠٩/١-٦١٠ ، كتاب المناسك .

(٩) انظر : السنن الكبرى للبيهقي ١٣٩/٣ ، نقله النووي بالمعنى .

(١٠) رواه البخاري . صحيح البخاري ١٨/٤ ، كتاب الجهاد والسير . باب من اكتتب في جيش

فخرجت امرأته حاجة وكان له عذر هل يؤذن له .

(١١) رواه مسلم . صحيح مسلم ٩٧٨/١ ، كتاب الحج ، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره .



هذا كلام البيهقي . فحصل أن النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- لم يرد تحديد ما يقع عليه السفر ، بل أطلقه على ثلاثة أيام ، وعلى يومين ، وعلى يوم وليلة وعلى يوم ، وعلى ليلة وعلى بريد وهو مسيرة نصف يوم، فدل على أن الجميع يسمى سفرًا " (١).

**الوجه الثاني :** أن ابن عمر راوي هذا الحديث قد ثبت عنه أنه ترخص بإحدى رخص السفر وهي القصر في سفر يوم واحد (٢). ولو كان يرى أن هذا الحديث جاء لبيان أقل مسافة السفر لما خالفه وترخص في مسيرة يوم واحد.

قال ابن حجر رحمه الله : " وعلى هذا ففي تمسك الحنفية بحديث ابن عمر على أن أقل مسافة القصر ثلاثة أيام إشكال ، ولا سيما على قاعدتهم : بأن الاعتبار بما رأى الصحابي لا بما روى فلو كان الحديث عنده لبيان أقل مسافة القصر لما خالفه وقصر في مسيرة اليوم التام (٣).

#### الدليل الثاني :

عن شريح بن هاني قال : أتيت عائشة أسأله عن المسح على الخفين . فقالت : عليك بآبني طالب فسله ، فإنه كان يسافر مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فسألناه فقال : جعل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ، ويوماً وليلة للمقيم (٤).

---

(١) المجموع ٣٢٩/٤-٣٣٠.

(٢) انظر :ص ٢٤٤ ، من هذا البحث.

(٣) فتح الباري ٦٦٠/٢ .

(٤) رواه مسلم ٢٣٢/١ ، كتاب الطهارة ، باب التوقيت في المسح على الخفين .

## وجه الدلالة :

أنه " ذكر المسافر محلى باللام فاستغرق الجنس لعدم المعهود واقتضى تمكن كل مسافر من مسح ثلاثة أيام ولياليها ، ولا يتصور أن يسمح كل مسافر ثلاثة أيام ولياليها إلا وأن يكون أقل مدة السفر ثلاثة أيام ولياليها ؛ إذ لو كان أقل من ذلك لخرج بعض المسافرين عن استيفاء هذه الرخصة ، والزيادة عليها منفية إجماعاً ، فكان الاحتياج إلى إثبات أن الثلاثة أقل مدة السفر ، وقد دل عليه الحديث " (١).

## نوقش :

أن هذا الحديث جاء لبيان جواز المسح على الخفين وأكثر مدة المسح للمسافر والمقيم وهو لا يقتضي أن هذه المدة أقل مدة للسفر ، كما أنه أذن للمقيم أن يمسح يوماً وليلة ، وهو لا يقتضي أن اليوم والليلة أقل مدة الإقامة (٢).

## الترجيح :

بعد النظر في الأقوال السابقة والاطلاع على أدلتها ومناقشة ما يحتاج إلى مناقشة منها تبين لي - والله أعلم بالصواب : أن القول الأول وهو أنه لا حد لمسافة السفر التي يجوز فيها للمسافر العمل برخص السفر ، هو القول الراجح ، وذلك لقوة أدلته وسلامتها من المناقشة ، ولانضباطه انضباطاً دقيقاً حيث يرجع فيه إلى العرف لعدم وجود الأدلة المخالفة لذلك ولضعف أدلة الأقوال الأخرى وعدم استقامتها حيث تعرضت للمناقشة " ولأن التقدير بابه التوقيف ، فلا

---

(١) الكفاية ٤٠٣/٢.

(٢) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٣٩/٢٤ .

يجوز المصير إليه برأي مجرد ولا سيما أنه ليس له أصل يرد إليه ولا نظير يقاس عليه ، والحجة مع من أباح القصر لكل مسافر إلا أن ينعقد الإجماع على خلافه " (١) .

### المطلب الثالث : مدة القصر :

اختلف الفقهاء في مقدار المدة التي إذا نوى المسافر فيها الإقامة عدّ مقيماً ولم يجز له الترخّص برخص السفر ومنها القصر . على أقوال هي :

#### القول الأول :

أنه ليس هناك مدة محددة للسفر ، فالمسافر يترخّص برخص السفر مهما بلغت مدة سفره طالما أنه لم ينو الإقامة أبداً .

وهذا القول اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية (٢) وتلميذه ابن القيم (٣) رحمهما الله تعالى .

#### القول الثاني :

أن المسافر إذا نوى إقامة أربعة أيام فأكثر عدّ مقيماً ولم يجز له الترخّص برخص السفر ، وإذا نوى أقل من ذلك عدّ مسافراً وجاز له الترخّص . وهو قول الليث وأبي ثور (٤) ومذهب المالكية (٥) ، والشافعية (٦) ، ورواية عند

---

(١) المغني ١٠٩/٣ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٨/٢٤ .

(٣) زاد المعاد ٥٦٣/٣ .

(٤) التمهيد ١٨١/١١ ، المغني ١٤٨/٣ ، المجموع ٣٦٤/٤ .

(٥) التمهيد ١٨١/١١ ، شرح الخرشي ٦٢/٢ ، القوانين الفقهية ص ٨٣ ، بداية المجتهد ١٢٣/١ ، شرح

الزرقاني ٤٣/٢ ، مختصر خليل ٨٩/١ ، جواهر الإكليل ٨٩/١ .

(٦) المهذب ١١٠/١ ، المجموع ٣٦٤/٤ ، نهاية المحتاج ٢٥٤/٢ ، مغني المحتاج ٢٦٤/١ .

الحنابلة<sup>(١)</sup>.

**القول الثالث :** أن المسافر إذا نوى إقامة أربعة أيام فأقل جاز له الترخيص وإذا نوى إقامة أكثر من أربعة أيام لم يجز له الترخيص<sup>(٢)</sup>. وهذا القول هو الرواية المشهورة عند الحنابلة<sup>(٣)</sup>.

**القول الرابع :** أن المسافر إذا نوى الإقامة أقل من خمسة عشر يوماً فإنه يأخذ حكم المسافر ويترخص برخص السفر وإن نوى الإقامة خمسة عشر يوماً فأكثر فإنه يأخذ حكم المقيم ولا يترخص برخص المسافر . وهذا القول مروى عن ابن عمر<sup>(٤)</sup> والثوري<sup>(٥)</sup> والليث بن سعد<sup>(٦)</sup> وهو مذهب الحنفية<sup>(٧)</sup>.

**القول الخامس :** أن المسافر إذا نوى الإقامة أقل من تسعة عشر يوماً فإنه يعتبر مسافراً ويترخص برخص السفر، وإذا نوى الإقامة تسعة عشر يوماً فأكثر فإنه يعتبر مقيماً ولا يترخص برخص السفر . وهذا قول ابن عباس<sup>(٨)</sup> وإسحاق بن راهويه<sup>(٩)</sup>.

---

(١) المغني ١٤٨/٣ ، المبدع ١١٤/٢ ، الإنصاف ٣٣٠/٢ ، الفروع ٦٣/٢ .

(٢) الفرق بين القولين الثاني والثالث أن القول الثاني إذا أقام أربعة أيام فإنه يعتبر مقيماً أما في القول الثالث فإنه إذا نوى إقامة أربعة أيام فإنه يعتبر مسافراً .

(٣) المبدع ١١٤/٢ ، الإنصاف ٣٢٩/٢ ، الفروع ٦٣/٢ .

(٤) المغني ١٤٨/٣ ، المجموع ٣٦٤/٤ ، التمهيد ١٨٢/١١ .

(٥) المجموع ٣٦٤/٤ ، التمهيد ١٨٢/١١ .

(٦) المغني ١٤٨/٣ ، التمهيد ١٨٢/١١ .

(٧) المبسوط ٢٣٦/١ ، بدائع الصنائع ٩٧/١ ، تبيين الحقائق ٢١١/١ .

(٨) المغني ١٤٩/٣ ، المجموع ٣٦٤/٤ .

(٩) المجموع ٣٦٤/٤ .

الأدلة :

أدلة القول الأول :

الدليل الأول : من القرآن .

قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا  
مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ الآية (١).

وجه الدلالة :

أن الله سبحانه وتعالى أباح في هذه الآية قصر الصلاة وهو من رخص السفر  
لمن ضرب في الأرض وهذا عام لكل من ضرب في الأرض ولم يأت دليل  
يخصص مسافراً دون آخر ، وبناء عليه فإن رخص السفر ومنها قصر الصلاة  
عامة للجميع لعدم ورود المخصص أو المحدد بزمان أو مكان .

الدليل الثاني : من السنة :

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : " أقام رسول الله بتيوك  
عشرين يوماً يقصر الصلاة " (٢).

---

(١) سورة النساء : الآية (١٠١) .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٢٩٥/٣ ، وعبد الرزاق في المصنف ٥٣٢/٢ ، باب الرجل يخرج في  
وقت الصلاة . ورواه أبو داود . سنن أبي داود ٢٧/٢ ، كتاب الصلاة ، باب إذا أقام بأرض العدو  
يقصر . ورواه البيهقي . السنن الكبرى ٣/١٥٢ ، كتاب الصلاة ، باب من قال يقصر أبداً ما لم  
يجمع مكثاً . قال النووي في الخلاصة : هو حديث صحيح الإسناد على شرط البخاري ومسلم لا  
يقدر فيه تفرد معمر فإنه ثقة حافظ فزيادته مقبولة . نصب الراية ١٨٦/٢ ، كتاب الصلاة ، باب  
صلاة المسافر .

## وجه الدلالة :

أن النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- ظل يقصر الصلاة في تبوك عشرين يوماً مما يدل على جواز قصر الإنسان الصلاة أكثر من المدد التي حددها الفقهاء في الأقوال السابقة . وأنه ليس هناك وقت محدد للقصر لا يجوز تجاوزه بل طالما أن الإنسان يعتبر مسافراً فإن له أن يترخص برخص السفر دون تحديد.

## الدليل الثالث : من آثار الصحابة :

عن أبي المنهال قال : " قلت لابن عباس إني أقيم بالمدينة حولاً لا أشد على سير . قال : صل ركعتين " <sup>(١)</sup>.

وعن نصر بن عمران أنه قال لابن عباس : " إنا نطيل القيام بالغزو بخراسان فكيف ترى ؟ فقال : صل ركعتين وإن أقمت عشر سنين " <sup>(٢)</sup>.

وعن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : " أرتج علينا الثلج ونحن بأذربيجان <sup>(٣)</sup> ستة أشهر ونحن في غزاة وكنا نصلي ركعتين " <sup>(٤)</sup>.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٤٥٣/٢ ، كتاب الصلاة ، باب في المسافر يطيل المقام في المصر .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٤٥٣/٢-٤٥٤ ، كتاب الصلاة ، باب في المسافر يطيل المقام في المصر .

(٣) جمهورية أذربيجان تقع في منطقة القوقاز على الساحل الغربي لبحر قزوين وعاصمتها باكو . تحدها من الشمال روسيا الاتحادية ، ومن الشمال الغربي جورجيا ومن الغرب أرمينيا ، ومن الجنوب إيران ومن الشرق بحر قزوين . انظر : كتاب المعلومات ١٩٩٤/١٩٩٥ ، ص ٢٣ .

(٤) أخرجه الإمام أحمد . انظر : الفتح الرباني ١١٢/٥ ، وعبد الرزاق في المصنف ٥٣٣/٢ ، باب الرجل يخرج في وقت الصلاة ، وقال الهيثمي : رواه أحمد ورجاله ثقات . مجمع الزوائد ١٥٨/٢ ، ورواه البيهقي . السنن الكبرى ١٥٢/٣ ، كتاب الصلاة ، باب من قال يقصر أبداً ما لم يجمع مكثاً . قال النووي : هذا سند على شرط الشيخين . نصب الراية ١٨٥/٢ .

## وجه الدلالة :

أن هذه الآثار عن الصحابة تدل على عدم تقييد مدة السفر بمدة معينة في جواز الترخيص برخص السفر وأنه طالما أن المسافر لم ينو الإقامة الدائمة فإنه يعتبر مسافراً مهما بلغت مدة سفره وإقامته في مكانه الذي سافر إليه.

## نوقشت الأدلة السابقة :

أما محمولة على أن الرسول -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه لم يجمعوا المكث والإقامة ألبة بل كانوا يقولون اليوم نخرج ، غداً نخرج ، ولذلك ظلوا يترخصون برخص السفر ، ومنها قصر الصلاة . وهذا مما أجمع أهل العلم عليه كما ذكر ذلك ابن المنذر فيما نقله ابن قدامة عنه <sup>(١)</sup>.

## أجيب عنها :

أن في هذا نظر لا يخفى . فإن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فتح مكة وهي ما هي ، وأقام فيها يؤسس قواعد الإسلام ، ويهدم قواعد الشرك ويمهد أمر ما حولها من العرب ، ومعلوم قطعاً أن هذا يحتاج إلى إقامة أيام ، ولا يتأتى في يوم واحد ولا يومين ، وكذلك إقامته بتبوك ، فإنه أقام ينتظر العدو ، ومن المعلوم قطعاً ، أنه كان بينه وبينهم عدة مراحل يحتاج قطعها إلى أيام ، وهو يعلم أنهم لا يوافون في أربعة أيام ، وكذلك إقامة ابن عمر بأذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة من أجل الثلج ، ومن المعلوم أن مثل هذا الثلج لا يتحلل ويذوب في أربعة أيام بحيث تنفتح الطرق ... <sup>(٢)</sup>.

(١) المغني ١٥٢/٣.

(٢) زاد المعاد ١/ ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٨/٢٤ .

## أدلة القول الثاني :

الدليل الأول : عن العلاء بن الحضرمي قال : قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : " يقيم المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً " <sup>(١)</sup>.

### وجه الدلالة :

أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أباح للمهاجرين الإقامة بمكة ثلاثة أيام بعد قضاء النسك ومنعهم من الزيادة على ذلك، وهذا يدل على أنه بالأربعة أيام يصبحون مقيمين غير مسافرين فلا يترخصوا برخص السفر <sup>(٢)</sup>.

الدليل الثاني : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب لليهود والنصارى والمجوس بالمدينة إقامة ثلاث ليال يتسوقون بها ويقضون حوائجهم ولا يقيم أحد منهم فوق ثلاث <sup>(٣)</sup>.

### وجه الدلالة :

أن ضرب عمر لليهود والنصارى والمجوس ثلاثة أيام فقط دليل على أن الثلاثة أيام في حكم السفر ، وما زاد عنها في حكم الإقامة <sup>(٤)</sup>.

## نوقش الدليلان السابقان :

أن الثلاثة أيام المقدرة في حديث العلاء بن الحضرمي في أثر عمر بن الخطاب

---

(١) رواه مسلم . صحيح مسلم ٩٨٥/١ ، كتاب الحج ، باب جواز الإقامة بمكة للمهاجر منها بعد فراغ الحج والعمرة ثلاثة أيام بلا زيادة .

(٢) انظر : سبل السلام ٥٦/٢ .

(٣) أخرجه البيهقي . السنن الكبرى ١٤٨/٣ ، كتاب الصلاة ، باب من أجمع إقامة أربع أتم ، وابن عبد

البر في التمهيد ١٨٥/١١ ، وذكره ابن قدامة في المغني ١٤٨/٣ ، والنووي في المجموع ٤٦٠/٤ ،

وقال عنه : صحيح . المجموع ٤٦٠/٤ .

(٤) انظر : المغني ١٤٨/٣ .



إنما هي أقل مدة يمكن فيها قضاء الحوائج لا لكوفها غير إقامة وما كان أكثر منها يعتبر إقامة ، فلا يستقيم لهم الاستدلال بالدليلين السابقين <sup>(١)</sup>.

### دليل القول الثالث :

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : " خرجنا مع النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- من المدينة إلى مكة فكان يصلي ركعتين ركعتين حتى رجعنا إلى المدينة، قلت : أقمتُم بمكة شيئاً . قال : أقمنا بها عشراً " <sup>(٢)</sup>.

### وجه الدلالة :

أن النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- قدم إلى مكة لأربع خلون من ذي الحجة وخير من شاء من أصحابه أن يحلوا بعمره وقيموا حلالاً إلى اليوم الثامن من ذي الحجة وهو يوم التروية <sup>(٣)</sup>. ومعنى هذا أنهم أقاموا حلالاً أربعة أيام قبل أن يدخلوا في مناسك الحج . وهذه الأربعة أيام هي أكثر مدة السفر وما زاد عليها فإنه يعتبر إقامة ؛ لأن النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- قد أجمع على الإقامة في هذه الأيام وقد كان يترخص برخص السفر ومنها أنه يقصر الصلاة في هذه الأيام ، فدل قصره الصلاة فيها على أنها تعتبر سفراً وما زاد عليها يعتبر إقامة فلا يجوز الترخص فيه برخص السفر <sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر : نيل الأوطار ٢٠٨/٣ ، الفتح الرباني ١٠٩/٥ .

(٢) رواه البخاري . صحيح البخاري ٣٤/٢ ، كتاب تقصير الصلاة ، باب ما جاء في التقصير ، وكم يقيم حتى يقصر ، واللفظ له . ورواه مسلم . صحيح مسلم ٤٨١/١ ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب صلاة المسافرين وقصرها .

(٣) انظر : صحيح البخاري ١٤٦/٢ ، كتاب الحج ، باب ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والأزر ، وصحيح مسلم ٩١٠/١-٩١١ ، كتاب الحج ، باب جواز العمرة في أشهر الحج .

(٤) انظر : المغني ١٥٠/٣ .

قال الأثرم : وسمعت أبا عبد الله يذكر حديث أنس في الإجماع على الإقامة للمسافر فقال : هو كلام ليس يفقهه كل أحد . وقوله : أقام النبي - صلى الله عليه وسلم - عشراً يقصر الصلاة . فقال : قدم النبي لصبح رابعة وخامسة وسادسة وسابعة ثم قال : وثامنة يوم التروية وتسعة وعاشرة .  
فإنما وجه حديث أنس أنه حسب مقام النبي - صلى الله عليه وسلم - بمكة ومنى ، وإلا فلا وجه له عندي غير هذا ، فهذه أربعة أيام . وصلاة الصبح بها يوم التروية تمام إحدى وعشرين صلاة يقصر ، فهذا يدل على أن من أقام إحدى وعشرين صلاة، وهي تزيد على أربعة أيام، وهذا صريح في خلاف قول من حده بأربعة أيام " (١) .

#### يناقش :

أنه ليس هناك دليل صريح في تحديد الأربعة أيام في القصر والترخص برخص السفر وما زاد فلا قصر ولا ترخص ، أما استدلالهم بحديث أنس فإنه يدل على أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قصر في هذه الأيام الأربعة ولكنه لم يدل على عدم جواز القصر فيما زاد عليها . ومن قال بذلك فعليه الدليل ولا دليل هنا . ثم إن قدوم النبي - صلى الله عليه وسلم - في اليوم الرابع جاء اتفاقاً ولو كان مقصوداً لذاته لبين النبي - صلى الله عليه وسلم - ذلك خاصة مع علمه أن الحجاج تختلف أوقات وصولهم إلى مكة فمنهم من يصل قبل أربعة أيام ومنهم من يصل قبل خمسة أيام ومنهم من يصل قبل أكثر من ذلك ولو كان الحكم يختلف في ذلك لبينه النبي - صلى الله عليه وسلم - للناس لأنه وقت

---

(١) المغني ٣/ ١٥٠ ، وانظر : المبدع ٢/ ١١٣-١١٤ ، التمهيد ١١/ ١٨٤ .

حاجة الناس إليه، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز<sup>(١)</sup>.

#### أدلة القول الرابع :

الدليل الأول : عن ابن عباس رضي الله عنه قال : " أقام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بمكة عام الفتح خمس عشرة يقصر الصلاة " <sup>(٢)</sup>.

#### وجه الدلالة :

أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أقام في مكة عام الفتح خمس عشرة ليلة يقصر الصلاة ، وهذا يدل على أن من نوى إقامة خمس عشرة ليلة فإنه يقصر الصلاة ويترخص برخص السفر، ومن نوى الإقامة أكثر من ذلك لم يجز له الترخص.

#### نوقش من وجهين :

الوجه الأول : أن هذه الرواية ضعيفة فلا يحتج بها <sup>(٣)</sup>.

يرد عليه : أن هذا التضعيف ليس بجيد لأن رواها ثقات ولم ينفرد بها ابن إسحاق فقد أخرجها النسائي من رواية عراك بن مالك عن عبيد الله كذلك <sup>(٤)</sup>.

---

(١) بتجد تفصيل مسألة تأخير البيان عن وقت الحاجة في : روضة الناظر ١٨٥/٢ ، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ٤٩/٢ ، الموافقات في أصول الشريعة ٣٤٤/٣.

(٢) رواه أبو داود . سنن أبي داود ٢٥/٢ ، كتاب الصلاة ، باب متى يتم المسافر ، واللفظ له. والنسائي . سنن النسائي ١٢١/٣ ، كتاب تقصير الصلاة ، باب المقام الذي يقصر بمثله الصلاة ، وابن ماجه . سنن ابن ماجه ٣٤٢/١ ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب كم يقصر الصلاة المسافر إذا أقام ببلدة ، والبيهقي في السنن الكبرى ١٥١/٣ ، كتاب الصلاة ، باب المسافر يقصر ما لم يجمع مكاناً ما لم يبلغ مكانه.

(٣) انظر : فتح الباري ٦٥٤/٢ .

(٤) سنن النسائي ١٢١/٣ ، كتاب تقصير الصلاة ، باب المقام الذي يقصر بمثله الصلاة .

الوجه الثاني : أنها مع تصحيحها معارضة بما هو أصح منها وهي رواية تسعة عشر. قال ابن حجر رحمه الله : " وإذا ثبت أنها صحيحة فليحمل على أن الراوي ظن أن الأصل رواية سبعة عشر فحذف منها يومي الدخول والخروج فذكر أنها خمسة عشر ، واقتضى ذلك أن رواية تسعة عشر أرجح الروايات<sup>(١)</sup> .

### الدليل الثاني :

روي عن ابن عمر وابن عباس أنهما قالا : إذا قدمت وفي نفسك أن تقيم بها خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة<sup>(٢)</sup> .

### وجه الدلالة :

أن هذا الأثر يدل على أن إقامة أقل من خمسة عشر يوماً يعتبر سفراً وما كان أكثر من ذلك فإنه يعتبر إقامة . وهذا الأثر ورد عن ابن عمر وابن عباس ولم يعرف لهما مخالف<sup>(٣)</sup> في الصحابة .

### نوقش :

أن قولكم : " لم نعرف لهما مخالفاً في الصحابة غير صحيح ، فقد ذكر الخلاف فيه عنهم<sup>(٤)</sup> ، وذكر عن ابن عباس<sup>(٥)</sup> نفسه خلاف ما حكوه عنه<sup>(٦)</sup> .

---

(١) فتح الباري ٢/٦٥٤ .

(٢) المغني ٣/١٤٨ .

(٣) انظر : المغني ٣/١٤٨ .

(٤) انظر : ص ٢٤٢-٢٤٥ ، من هذا البحث .

(٥) انظر : ص ٢٤٢-٢٤٥ ، من هذا البحث .

(٦) انظر : المغني ٣/١٥٠ .

## دليل القول الخامس :

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " أقام النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- تسعة عشر يقصر فنحن إذا سافرنا تسعة عشر قصرنا ، وإذا زدنا أتممنا" <sup>(١)</sup>.

## وجه الدلالة :

أن النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- أقام تسعة عشر يقصر الصلاة وهذا يدل على جواز القصر إذا كانت مدة الإقامة لا تتجاوز تسعة عشر يوماً ، وإن كانت أكثر من ذلك فإنه لا يجوز القصر ولا الترخص برخص السفر .

## نوقش من وجهين :

**الوجه الأول :** أنه ورد عن ابن عباس عدة روايات أخرى تفيد غير هذا التحديد الوارد في هذه الرواية، كرواية "سبعة عشر" <sup>(٢)</sup> ورواية "خمسة عشر" <sup>(٣)</sup> وجاء من حديث عمران بن حصين "ثمانية عشر" <sup>(٤)</sup>، وهذه الروايات تعارض رواية "تسعة عشر" .

**الوجه الثاني :** أن هذه الرواية لا تدل على عدم الترخص برخص السفر ومنها القصر فيما زاد عن هذه المدة بل قصارى ما تدل عليه جواز الترخص برخص السفر ومنها القصر في هذه المدة خاصة أنه قد ثبت عن النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه أنهم قد قصرُوا الصلاة في أكثر من هذه المدة <sup>(٥)</sup>.

---

(١) رواه مسلم . صحيح مسلم ٣٤/٢ ، كتاب تقصير الصلاة ، باب ما جاء في التقصير وكم يقيم حتى يقصر .

(٢) رواه أبو داود . سنن أبي داود ٢٥/٢ ، كتاب الصلاة ، باب متى يتم المسافر .

(٣) سبق تخريجها .

(٤) رواه أبو داود . سنن أبي داود ٢٣/٢ ، كتاب الصلاة ، باب متى يتم المسافر .

(٥) ثبت ذلك في أدلة القول الأول في هذه المسألة .

## الترجيح :

بعد النظر في الأقوال السابقة والاطلاع على أدلتها ومناقشة ما يحتاج إلى مناقشة منها والرد على المناقشات التي لا تستقيم منها تبين لي والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب أن القول الراجح هو القول الأول.

وهو أنه ليس هناك مدة محددة للسفر فالمسافر يترخص برخص السفر مهما بلغت مدة سفره طالما أنه لم ينو الإقامة الدائمة أبداً ، وذلك لقوة أدلته وصحتها وسلامتها من المناقشة التي ترد عليها .

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى : "وأما من تبينت له السنة وعلم أن النبي - صلى الله عليه وسلم- لم يشرع للمسافر أن يصلي إلا ركعتين ، ولم يحّد السفر بزمان أو مكان ، ولا حد الإقامة أيضاً بزمان محدود لا ثلاثة ولا أربعة ولا اثنا عشر ولا خمسة عشر ، فإنه يقصر كما كان غير واحد من السلف يفعل حتى كان مسروق قد ولوه ولاية لم يكن يختارها فأقام سنين يقصر الصلاة ، وقد أقام المسلمون بنهاوند ستة أشهر يقصرون الصلاة، وكانوا يقصرون الصلاة مع علمهم أن حاجتهم لا تنقضي في أربعة أيام ولا أكثر، كما أقام النبي -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه بعد فتح مكة قريباً من عشرين يوماً يقصرون الصلاة وأقاموا بمكة عشرة أيام يفطرون في رمضان وكان النبي -صلى الله عليه وسلم- لما فتح مكة يعلم أنه يحتاج أن يقيم بها أكثر من أربعة أيام وإذا كان التحديد لا أصل له ، فما دام المسافر مسافراً يقصر الصلاة ، ولو أقام في مكان شهوراً" (١).

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٨/٢٤ .

المبحث الثاني : في الجمع بين الصلاتين :

المطلب الأول : حكم الجمع للمسافر:

اختلف الفقهاء — رحمهم الله تعالى — في حكم الجمع للمسافر على ثلاثة أقوال هي :

القول الأول :

أنه يجوز الجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء للمسافر مطلقاً .  
وهو قول عند المالكية <sup>(١)</sup>، ومذهب الشافعية <sup>(٢)</sup>، والحنابلة <sup>(٣)</sup>.

القول الثاني :

أنه لا يجوز الجمع للمسافر . وهو مذهب الحنفية <sup>(٤)</sup>.  
القول الثالث : أنه يجوز الجمع للمسافر إذا جَدَّ به السير .  
وهو القول المشهور عند المالكية <sup>(٥)</sup>، ورواية عند الحنابلة <sup>(٦)</sup>.

أدلة القول الأول :

الدليل الأول :

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " كان رسول الله -صلى الله عليه

---

(١) المنتقى ٢٥١/١ ، بداية المجتهد ١٢٤/١ ، ١٢٥ ، القوانين الفقهية ص ٨١ .

(٢) حلية العلماء ٢٤١/٢ ، الأم ٧١/١ ، أسنى المطالب ٢٤٢/١ ، حاشية قليوبي ٢١٤/١ ، حاشية عميرة ٢٦٤/١ .

(٣) المغني ١٢٦/٣ ، ١٣١ ، الفروع ٦٨/٢ ، كشاف القناع ٥/٢ ، الإنصاف ٣٣٤/٢ ، شرح منتهى الإرادات ٣٨٠/١ .

(٤) الدر المختار ٢٥٥/١ ، رد المختار ٢٥٥-٢٥٦ ، اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ٣٢٠/١ ، الاختيار ٤١/١ .

(٥) المنتقى ٢٥١/١ ، القوانين الفقهية ص ٨١ .

(٦) الفروع ٦٨/٢ ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٢/٢٤ .

وسلم- يجمع بين صلاة الظهر والعصر إذا كان على ظهر سير ويجمع بين المغرب والعشاء" (١).

**وجه الدلالة :** أن هذا الحديث نص صريح في أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يجمع بين صلاتي الظهر والعصر وصلاتي المغرب والعشاء .

**يناقش :** أن هذا الجمع الذي ذكر في هذا الحديث ليس جمعاً بين الصلاتين في وقت إحداهما وإنما هو جمع صوري ، وهو أداء الصلاة الأولى في آخر وقتها والصلاة الثانية في أول وقتها فيظهر لمن يرى مثل ذلك أن هذا جمع وهو ليس كذلك بل أداء لكل صلاة في وقتها.

**ويجاب عنه :** أن الحديث صريح بحصول الجمع الحقيقي وليس الجمع الصوري، وحمل نص الحديث على الجمع الصوري تعسف لا دليل عليه ، كما أن فيه تجهيلاً لراوي الحديث حيث ظن أن صلاة كل واحدة بوقت الأخرى يعتبر جمعاً بسبب أدائه للأولى في آخر وقتها والثانية في أول وقتها .

### الدليل الثاني :

عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : " كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا عجل به السير جمع بين المغرب والعشاء " (٢).

**وجه الدلالة :** أنه ثبت في هذا الحديث أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يجمع بين المغرب والعشاء مما يدل على جواز الجمع بينهما .

---

(١)رواه البخاري. صحيح البخاري ٣٩/٢ ، كتاب تقصير الصلاة ، باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء.

(٢)رواه البخاري . صحيح البخاري ٣٩/٢ ، كتاب تقصير الصلاة ، باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء. ورواه مسلم . صحيح مسلم ٤٨٨/١ ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر ، واللفظ له .



### الدليل الثالث :

عن أنس بن مالك قال : " كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس ، أخر الظهر إلى وقت العصر ، ثم نزل فجمع بينهما ، فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب " <sup>(١)</sup>.

وفي رواية : كان النبي -صلى الله عليه وسلم- إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما <sup>(٢)</sup>.  
وفي رواية أخرى : عن النبي -صلى الله عليه وسلم- إذا عجل عليه السفر يؤخر الظهر إلى أول وقت العصر فيجمع بينهما ، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق <sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة : أن هذا الحديث برواياته أفاد جواز الجمع في السفر بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في وقت إحداهما ، وهذا يدل دلالة قطعية على جواز الجمع في السفر .

### الدليل الرابع :

عن معاذ رضي الله عنه قال : " خرجنا مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في غزوة تبوك ، فكان يصلي الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً " <sup>(٤)</sup>.

---

(١) رواه البخاري . صحيح البخاري ٢/٣٩-٤٠ ، كتاب تقصير الصلاة ، باب إذا ارتحل بعدما زاغت الشمس صلى الظهر ثم ركب ، ورواه مسلم . صحيح مسلم ١/٤٨٩ ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر ، واللفظ له .

(٢) ذكرها مسلم ١/٤٨٩ ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر  
(٣) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة .

(٤) رواه مسلم . صحيح مسلم ١/٤٩٠ ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر .

**وجه الدلالة :** أن النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- كان يجمع بين الظهر والعصر ويجمع بين المغرب والعشاء كما هو ثابت في هذا الحديث ، مما يدل على جواز الجمع بين هذه الأوقات .

#### الدليل الخامس :

عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : خرجنا مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عام غزوة تبوك ، فكان يجمع الصلاة ، فصلى الظهر والعصر جميعاً ثم دخل ثم خرج بعد ذلك ، فصلى المغرب والعشاء جميعاً ، ثم قال : إنكم ستأتون غداً إن شاء الله عين تبوك وإنكم لن تأتوها حتى يضحى النهار ، فمن جاءها منكم فلا يمس من مائها شيئاً حتى آتي ، فجئناها ، وقد سبقنا إليها رجلان ، والعين مثل الشراك تبض بشيء من ماء. قال فسألهما رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : هل مسستما من مائها شيئاً ؟ قالا : نعم . فسبهما النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- ، وقال لهما ما شاء الله أن يقول . قال : ثم غرفوا بأيديهم من العين قليلاً قليلاً ، حتى اجتمع في شيء . قال : وغسل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فيه يديه ووجهه ثم أعاده فيه ، فجرت العين بماء منهمر ، أو قال غزير شك أبو علي أيهما قال : حتى استسقى الناس ثم قال : يوشك يا معاذ إن طالت بك حياة أن ترى ما هاهنا قد ملئ جناناً<sup>(١)</sup> .

**وجه الدلالة :** أن هذا الحديث أثبت جواز الجمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء ، حيث فعل النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- ذلك وهو نازل غير سائر ، ماكت في خبائه ، وفي هذا رد على من قال لا يجمع بين الصلاتين إلا

---

(١) رواه مسلم . صحيح مسلم ١٧٨٤/٢-١٧٨٥ ، كتاب الفضائل ، باب في معجزات النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- .

إذا جد به السير <sup>(١)</sup>.

أدلة القول الثاني :

الدليل الأول :

قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ <sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة : أن هذه الآية بينت أن الله سبحانه وتعالى وقت وقتاً لكل صلاة من الصلوات الخمس المفروضة لا يدخل معها فرض آخر فيه والجمع بين الصلاتين في وقت أحدهما تغيير الوقت فلا يجوز <sup>(٣)</sup>.

الدليل الثاني :

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : " ما رأيت النبيّ -صلى الله عليه وسلم- صلى صلاة لغير ميقاتها إلا صلاتين : جمع بين المغرب والعشاء، وصلى الفجر قبل ميقاتها " <sup>(٤)</sup>.

وجه الدلالة : أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه نفى أن يكون النبيّ -صلى الله عليه وسلم- صلى صلاة لغير وقتها عدا ما ذكر . وهذا يدل دلالة واضحة على عدم جواز الجمع بين الصلاتين في السفر لعدم ثبوته .

يناقش من أربعة أوجه :

الوجه الأول : أن من حفظ جواز الجمع حجة على من لم يحفظ ، وقد ثبت الجمع بين الصلاتين من حديث ابن عمر وأنس وابن عباس وغيرهم وقد

---

(١) انظر : المغني ١٣١/٣ .

(٢) سورة النساء ، الآية (١٠٣) .

(٣) انظر : الاختيار ٤١/١ .

(٤) رواه البخاري . صحيح البخاري ١٧٩/٢ ، كتاب الحج ، باب متى يصلي الفجر بجمع .

تقدمت (١).

الوجه الثاني : أن استدلالكم بهذا الحديث إنما هو من طريق المفهوم ، وأنتم لا تقولون به (٢).

الوجه الثالث : أنه حتى من يقول بالمفهوم فإنه يشترط أن لا يعارضه منطوق وهذا المفهوم قد عارضه منطوق الأحاديث السابقة (٣).

الوجه الرابعة : أن الحصر الوارد في هذا الحديث ليس على ظاهره لأنه قد حصل الإجماع على مشروعية الجمع بين الظهر والعصر في عرفة (٤).

الدليل الثالث :

أن المواقيت ثبتت بالأخبار المتواترة فلا يجوز تركها بخبر واحد (٥).

نوقش : أننا لا نقول بترك الأخبار المتواترة ، وإنما نخصصها ، وتخصيص الخبر المتواتر بالخبر الصحيح جائز بالإجماع ، وقد جاز تخصيص الكتاب بخبر الواحد بالإجماع فتخصيص السنة بالسنة أولى ، هذا ظاهر جداً (٦).

يجاب عن المناقشة : أن معنى الجمع في الأخبار أن يصلي الأولى في آخر وقتها، والأخرى في أول وقتها (٧).

---

(١) انظر : ص ٢٤٨-٢٥٠ ، من هذا البحث .

(٢) انظر : فتح الباري ٦١٤/٣ .

(٣) انظر : فتح الباري ٦١٤/٣ .

(٤) انظر : فتح الباري ٦١٤/٣ ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٣/٢٤ .

(٥) المغني ١٢٨/٣ .

(٦) انظر : المرجع السابق نفس الجزء ص ١٢٩ .

(٧) المرجع السابق نفس الجزء والصفحة .

يرد عليها : أن هذا فاسد لأربعة أوجه :

الوجه الأول : أنه قد جاء الخبر صريحاً في أنه كان يجمعهما في وقت إحداهما فيبطل هذا التأويل .

الوجه الثاني : أن الجمع رخصة ، فلو كان على ما ذكره لكان أشد ضيقاً وأعظم حرجاً من الإتيان بكل صلاة في وقتها ؛ لأن الإتيان بكل صلاة في وقتها أوسع من مراعاة طرقي الوقتين ، بحيث لا يبقى من وقت الأولى إلا قدر فعلها ، ومن تدبر هذا وجدده كما وصفنا .

الوجه الثالث : أنه لو كان الجمع هكذا لجاز الجمع بين العصر والمغرب ، والعشاء والصبح ، ولا خلاف بين الأمة في تحريم ذلك .

الوجه الرابع : أن العمل بالأخبار على جواز الجمع إلى الفهم منه أولى من هذا التكلف الذي يصابن كلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من حملة عليه <sup>(١)</sup> .

### أدلة القول الثالث :

عموم الأدلة المثبتة لجمع النبي - صلى الله عليه وسلم - حين يجد به السير ، ومنها :

### الدليل الأول :

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يجمع بين صلاة الظهر والعصر إذا كان على ظهر سير ، ويجمع بين المغرب والعشاء <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : المغني ١٢٩/٣ .

(٢) سبق تخريجه .

## الدليل الثاني :

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : " كان رسول الله إذا عجل به السير جمع بين المغرب والعشاء " (١).

## الدليل الثالث :

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : " كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ، ثم نزل فجمع بينهما، فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب" (٢).  
وغيرها كثير .

وجه الدلالة : أن هذه الأحاديث أثبتت جمع النبي -صلى الله عليه وسلم- بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء حينما يجد به السير مما يدل على جواز الجمع بين هذه الصلوات إذا جد بالمسافر السفر ، وعدم جواز الجمع حيث يقيم الإنسان أو يتزل .

نوقش : أن قصارى ما تفيده هذه الأحاديث هو جواز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء للمسافر إذا جد به السير وكلها لا تفيد عدم جواز الجمع بين هذه الأوقات إذا أقام المسافر أو مكث في مكان محدد طالما أنه مسافر كما ثبت في حديث معاذ بن جبل حيث إنه صريح في الحكم ولا معارض له ؛ لأن الجمع رخصة من رخص السفر فلم يختص بحالة السير كالقصر والمسح (٣).

(١) سبق تخريجه .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) انظر : المغني ١٣١/٣ .

## الترجيح :

بعد النظر في هذه المسألة ومعرفة الأقوال الواردة فيها والاطلاع على الأدلة التي استدلت بها أصحاب كل قول تبين لي أن القول الراجح فيها هو القول الأول وهو : أنه يجوز للمسافر الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء مطلقاً ولا يلزم أن يجد بالمسافر السفر لإتيان هذه الرخص ، وذلك لقوة أدلته وكثرتها وسلامتها من المناقشة ، ولضعف أوجه الدلالة في الأدلة التي استدلت بها أصحاب القولين الآخرين ، كما أن في العمل بالقول الأول رخصة من الرخص التي يجب الله للعباد أن يأتوا بها لما في العمل بها من رفع المشقة والخرج عن المسافرين ، والله أعلم .

## المطلب الثاني : الجمع للحاجة

والمراد به الجمع الذي يحتاج المسلم إليه لرفع الحرج والمشقة عنه من غير الأعذار التي ذكرها الفقهاء لجواز الجمع كالمنطق والبرد والريح الشديدة والمرض والخوف ونحوها ، حيث قد يحتاج المصلي لجمع الصلوات لغير هذه الأعذار السابقة ليرتفع عنه الحرج الذي قد يوجد عنده لو لم يجمع الصلاة ، أو لإزالة مشقة تلحق به عند تركه للجمع ، كأن يوجد هذا المصلي في بلد يتأخر فيها غياب الشفق الأحمر إلى الفجر أو قبله بقليل ، أو يكون في بلد يقصر ليله جداً مما لا يتمكن معه من أداء الصلوات في وقتها المحدد شرعاً ، فهل يصح لمن هذه حالة أن يجمع بين الصلوات إذا لحقه حرج ومشقة في أداء الصلوات في أوقاتها؟ وكيف يعمل إذا كان ليله كله يقارب الثلاث إلى الأربع ساعات يومياً ، هل ينام في الليل ويجمع صلواته قبل نومه أو بعد استيقاظه ، أم يصلي الصلوات في وقتها ويترك النوم والراحة مهما بلغت به المشقة مداها مع حاجته للنوم والراحة؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين :

### القول الأول :

أنه يجوز الجمع لحاجة أو شغل ما لم يتخذ ذلك عادة .  
وهو مذهب الحنابلة <sup>(١)</sup>، وأشهب من المالكية <sup>(٢)</sup>، وابن المنذر من الشافعية <sup>(٣)</sup>،  
وابن سيرين <sup>(٤)</sup>، وابن شبرمة <sup>(٥)</sup>.

### القول الثاني :

أنه لا يجوز الجمع في الحضر لغير عذر .  
وهو مذهب الحنفية <sup>(٦)</sup>، والمالكية <sup>(٧)</sup>، والشافعية <sup>(٨)</sup>.

### أدلة القول الأول :

#### الدليل الأول :

عن ابن عباس قال : " جمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر " <sup>(٩)</sup>.

---

(١) كشف القناع ٦/٢ ، الإنصاف ٣٣٧/٢ ، شرح منتهى الإرادات ١/٢٨١ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٨/٢٤ .

(٢) القوانين الفقهية ص ٨١ ، بداية المجتهد ١٢٥/١ ، المنتقى ١/٢٥٣ فتح الباري ٣١/٢ .

(٣) فتح الباري ٣١/٢ ، شرح النووي على صحيح مسلم ٢١٩/٥ ، حلية العلماء ٢/٢٤٤ ، روضة الطالبين ١/٤٠١ .

(٤) فتح الباري ٣١/٢ ، شرح النووي على صحيح مسلم ٢١٩/٥ ، حلية العلماء ٢/٢٤٤ .

(٥) المغني ١٣٧/٣ .

(٦) الدر المختار ٢٥٥/١ ، اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ١/٣٢٠ الاختيار ١/٤١ .

(٧) بداية المجتهد ١٢٥/١ ، المنتقى ١/٢٥٣ .

(٨) الأم ١/٧١ ، نهاية المحتاج ٢/٢٨٢ ، روضة الطالبين ١/٤٠١ .

(٩) رواه البخاري . صحيح البخاري ١/١٣٧ ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب تأخير الظهر إلى العصر ،

ورواه مسلم ١/٤٩١ ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر ،

واللفظ له .



وفي حديث وكيع : " قال : قلت لابن عباس لم فعل ذلك؟ قال: كي لا يخرج أُمته".

وفي حديث أبي معاوية : قيل لابن عباس : " ما أراد إلى ذلك؟ قال : أراد أن لا يخرج أُمته " (١).

**وجه الدلالة :** أن هذا الحديث أثبت أن النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- جمع بالمدينة من غير خوف ولا مطر وبين ابن عباس رضي الله عنهما سبب ذلك بقوله : أراد أن لا يخرج أُمته ، وهذا يدل على جواز الجمع للحاجة لأن تركه في هذه الحالة فيه إيقاع لبعض الحرج والمشقة على الأمة .

**نوقش من ثلاثة أوجه :**

**الوجه الأول :** أن هذا الجمع الذي حصل من النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- قد يكون بسبب المرض (٢).

**أجيب عنه :** أن هذا فيه نظر لأنه لو كان جمع النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- بسبب المرض لما صلى معه إلا من به نحو ذلك العذر، والظاهر أنه -صلى الله عليه وسلم- جمع بأصحابه ، وقد صرح بذلك ابن عباس في روايته (٣).

**الوجه الثاني :** أنه كان في غيم فصلى النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- الظهر ، ثم انكشف الغيم مثلاً فبان أن وقت العصر قد دخل فصلاها (٤).

---

(١) رواه مسلم . صحيح مسلم ٤٩١/١ ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر.

(٢) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ٢١٨/٥ .

(٣) فتح الباري ٣٠/٢ .

(٤) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ٢١٨/٥ .

أجيب عنه : أن هذا الاحتمال باطل ، لأنه وإن كان فيه أدنى احتمال في الظهر والعصر لا احتمال فيه في المغرب والعشاء<sup>(١)</sup>.

الوجه الثالث : أن هذا الجمع المذكور هو جمع صوري ، بأن يكون آخر الظهر إلى آخر وقتها وعجل العصر في أول وقتها .

ومما يقوي حمل الحديث على الجمع الصوري أن طرق الحديث كلها ليس فيها تعرض لوقت الجمع فإما أن تحمل على مطلقها فيستلزم إخراج الصلاة عن وقتها المحدود بغير عذر، وإما أن تحمل على صفة مخصوصة لا تستلزم الإخراج ويجمع بها بين مفترق الأحاديث والجمع الصوري أولى<sup>(٢)</sup>.

أجيب عنه : أن هذا الاحتمال ضعيف أو باطل لأنه مخالف للظاهر مخالفة لا تحتل كما أن إرادة نفي الحرج الواردة في الحديث تقدح في حمله على الجمع الصوري ، لأن القصد إليه لا يخلو من الحرج<sup>(٣)</sup>.

أدلة القول الثاني :

الدليل الأول :

عموم الأدلة والأخبار التي أثبتت توقيت وتحديد أوقات الصلوات<sup>(٤)</sup>.  
نوقش : أننا نقول بتوقيت وتحديد أوقات الصلوات وعدم جواز أداء فرض من فروض الصلوات في غير وقتها إلا ما استثناه الدليل وهي أحاديث الجمع للمسافر ، وحديث ابن عباس المحمول على أن الجمع فيه كان لشغل أو حاجة

---

(١) المرجع السابق نفس الجزء والصفحة.

(٢) فتح الباري ٣٠/٢ .

(٣) انظر : المرجع السابق نفس الجزء ص ٣١ .

(٤) انظر : المغني ١٣٧/٣ .

قال ابن تيمية : وهذا ينبغي على أصل كان عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو : أن المواقيت لأهل الأعدار ثلاثة ، ولغيرهم خمسة ، فإن الله تعالى قال : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَلَيْلٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فذكر ثلاثة مواقيت . والطرف الثاني يتناول الظهر والعصر والزلف يتناول المغرب والعشاء ، وكذلك قال : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، والدلوك هو الزوال في أصح القولين يقال : دلكت الشمس وزالت وزاغت ، ومالت . فذكر الدلوك والغسق . وبعد الدلوك يصلي الظهر والعصر وفي الغسق تصلي المغرب والعشاء . ذكر أول الوقت وهو الدلوك ، وآخر الوقت وهو الغسق . والغسق اجتماع الليل وظلمته " <sup>(٣)</sup> .

#### الدليل الثاني :

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : ما رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صلى صلاة لغير وقتها إلا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء وصلى الفجر قبل ميقاتها <sup>(٤)</sup> .

وجه الدلالة : أن عبد الله بن مسعود نفى أن يكون النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى صلاة لغير وقتها عدا ما ذكر وهذا يدل دلالة واضحة على عدم جواز الجمع بين الصلاتين للشغل ولا للحاجة ولا لغيرها .  
نوقش من أربعة أوجه :

(١) سورة هود ، الآية (١١٤) .

(٢) سورة الإسراء ، الآية (٧٨) .

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٥/٢٤ .

(٤) سبق تخريجه .

**الوجه الأول :** أن من حفظ جواز الجمع حجه على من لم يحفظ ، وقد ثبت الجمع بين الصلاتين من حديث ابن عمر وأنس وابن عباس وغيرهم وقد تقدمت <sup>(١)</sup>.

**الوجه الثاني :** أن استدلالكم بهذا الحديث إنما هو من طريق المفهوم ، وأنتم لا تقولون به <sup>(٢)</sup>.

**الوجه الثالث :** أنه حتى من يقول بالمفهوم فإنه يشترط أن لا يعارضه منطوق وهذا المفهوم قد عارضه منطوق الأحاديث السابقة <sup>(٣)</sup>.

**الوجه الرابع :** أن الحصر الوارد في هذا الحديث ليس على ظاهره لأنه قد حصل الإجماع على مشروعية الجمع بين الظهر والعصر في عرفة <sup>(٤)</sup>.  
**الترجيح :**

بعد الاطلاع على هذه المسألة ومعرفة الأقوال الواردة فيها والنظر في الأدلة التي استدل بها أصحاب كل قول تبين لي أن القول الراجح هو القول الأول وهو أنه يجوز الجمع بين الصلاتين لشغل أو حاجة تفوت عند عدم الجمع أو لمشقة تحصل بسبب ترك الجمع كأن يكون المسلم المغترب يدرس في جامعة لا تأذن له بالخروج من المحاضرات لأداء الصلوات في وقتها أو يعمل في مكان لا يأذن له صاحب العمل بالتوقف لأداء الصلوات في وقتها وهو مضطر لهذا العمل أو يقل الليل أو النهار في البلد الذي يوجد فيه هذا المغترب مما لا يتمكن معه

---

(١) انظر : ص ٢٥٤-٢٥٥ ، من هذا البحث .

(٢) انظر : فتح الباري ٦١٤/٣ .

(٣) انظر : فتح الباري ٦١٤/٣ .

(٤) انظر : فتح الباري ٦١٤/٣ ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٣/٢٤ .

من أداء الصلوات في وقتها المفروض شرعاً ، أو نحو ذلك، فإنه يجوز له الجمع بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء حسب ما يتفق مع هذه الحاجة وبالقدر الذي تندفع به هذه الحاجة أو المشقة فقط ولا يتخذ مثل هذا الجمع عادة له حتى لا يفوت الأوقات التي وقت الله تعالى هذه الصلوات .

هذا هو الراجح لقوة أدلته وسلامتها من المناقشة ولضعف أوجه الدلالة في الأدلة التي استدل بها أصحاب القولين الآخرين . كما أن في العمل بالقول الأول رفعاً للحرَج والمشقة عن المسلمين المغتربين الذين يعيشون في مجتمعات غير إسلامية . والله أعلم بالصواب.

## الفصل الثاني : في مكان الصلاة ، ويشتمل على مبحثين:

### المبحث الأول : حكم الصلاة على الثلج:

قد يضطر المسلم المغترب إلى الصلاة على الثلج إذا لم يجد مكاناً يصلي فيه سواه كأن يكون مسافراً من بلد إلى بلد فيدخل عليه وقت الصلاة ويريد أن يصلي فلا يجد مكاناً يصلي فيه غير الثلج المتجمد في كل مكان فما حكم الصلاة على الثلج ؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين :

### القول الأول :

أنه يجوز الصلاة عليه .

وهذا مذهب الحنفية <sup>(١)</sup>، والمالكية <sup>(٢)</sup>، والشافعية <sup>(٣)</sup>، والحنابلة <sup>(٤)</sup>.

### القول الثاني :

أنه يكره الصلاة عليه .

وهو قول عند المالكية <sup>(٥)</sup>.

### أدلة القول الأول :الدليل الأول :

عن جابر بن عبد الله أن النبيّ -صلى الله عليه وسلم- قال : " أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض

---

(١)المبسوط ٢٠٥/١ ، بدائع الصنائع ٢١٠/١ ، حاشية الشلبي ، ١/١١٧ شرح فتح القدير ٢٦٤/١ البحر الرائق ٣٢٠/١ .

(٢)المدونة ١٨٢/١ ، مواهب الجليل ٤١٩/١ .

(٣)أسنى المطالب ١٣٥/١ ، حاشية الجمل ٣١٨/١ ، حاشية البحرمي ٤١٠/١ .

(٤)الفروع ٣٧٨/١ ، كشاف القناع ٢٩٨/١ ، مطالب أولي النهى ٣٩٦/١ .

(٥)مواهب الجليل ٤١٩/١ .

مسجداً وطهوراً فأبما رجل من أمي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم، ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة ، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة"<sup>(١)</sup>.

**وجه الدلالة :** أن النبي -صلى الله عليه وسلم- بين في هذا الحديث أن من خصائص هذه الأمة أن الله جعل الأرض لها مسجداً وطهوراً فأبى مكان من الأرض تصح الصلاة عليه ، والثلج مكان من الأرض غلب عليه الثلج فيدخل في هذا الحكم فتصح الصلاة عليه .

**الدليل الثاني :**

أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه صلى على الثلج<sup>(٢)</sup>.

**وجه الدلالة :** أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه صلى على الثلج مما يدل على صحة الصلاة عليه وعدم كراهية ذلك .

**الدليل الثالث :**

أن الثلج مكان طاهر تستقر عليه أعضاء السجود فتصح الصلاة عليه كالأرض التي لا ثلج عليها<sup>(٣)</sup>.

**دليل القول الثاني :**

أنه يكره الصلاة على الثلج لفرط برودته المانعة من التمكن من السجود عليه كالمكان الحرج .

---

(١) رواه البخاري . صحيح البخاري ٨٦/١ ، كتاب التيمم ، باب التيمم واللفظ له ، ورواه مسلم ، صحيح مسلم ٣٧٠/١ - ٣٧١ ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة .

(٢) رواه البخاري . صحيح البخاري ١٩/١ ، كتاب الصلاة ، باب الصلاة في السطوح والمنير والخشب .

(٣) انظر : كشاف القناع ٢٩٨/١ .

يناقش :

أننا نسلم لكم أن الصلاة على الثلج قد تسبب تشوش الذهن وعدم صفائه عند الصلاة عليه مع التمكن من الصلاة على غيره ، أما إذا لم يجد المصلي مكاناً آخر غيره ، فإنه يجوز له الصلاة عليه ولا يكره له ذلك لأن هذا قدر استطاعته ، والله لا يكلف نفساً إلاّ وسعها واستطاعتها ، وقد أمر الله تعالى بتقواه قدر الاستطاعة ، قال الله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾<sup>(١)</sup>.

الترجيح :

بعد النظر في القولين السابقين والاطلاع على أدلتهم تبين لي أن القول الراجح والله أعلم بالصواب هو القول الأول وهو أنه يجوز الصلاة على الثلج إذا لم يجد مكاناً آخر يصلي عليه غيره وذلك لقوة أدلته ولأنه هو الذي يستطيع فعله المصلي عند عدم وجود غيره ولا يأثم في ذلك بل فعل ذلك امتثال أمر الله تعالى في قوله : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ الآية، وقوله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ الآية<sup>(٢)</sup>.

(١) سورة التغابن ، الآية (١٦) .

(٢) سورة البقرة ، الآية (٢٨٦) .



## المبحث الثاني : حكم الصلاة في معابد الكفار:

قد يضطر المسلم المغترب في بلد الكفار إلى الصلاة في أحد معابد الكفار ، إما لكونه قد استأجر ليكون مسجداً أو أنه يدخل على المسلم وقت الصلاة ولم يجد مكاناً غيره يصلي فيه ، فما حكم الصلاة في هذا المكان؟  
اختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال :

### القول الأول :

أنه إن كان فيها صور لم يصل فيها، وإن لم يكن فيها صور صلى فيها .  
وهذا القول مروى عن عمر بن الخطاب <sup>(١)</sup>، وهو رواية عند الحنابلة <sup>(٢)</sup>، واختيار شيخ الإسلام <sup>(٣)</sup>، وعليه فتوى مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي <sup>(٤)</sup>.

### القول الثاني :

أنه تكره الصلاة فيها .  
وهذا مذهب الحنفية <sup>(٥)</sup>، والمالكية <sup>(٦)</sup>، والشافعية <sup>(٧)</sup>، والرواية الصحيحة عند الحنابلة <sup>(٨)</sup>.

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٦٢/٢٢ ، المجموع ١٥٨/٣ .

(٢) الإنصاف ٤٩٥/١ ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٦٢/٢٢ .

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٦٢/٢٢ ، أحكام أهل الذمة ٢٦٨/٢ ، الاختيارات الفقهية ص ٨٤ .

(٤) مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد الثالث ١٤٠٤/٢ .

(٥) حاشية ابن عابدين ٢٥٤/١ ، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ٢٤٢/١

(٦) شرح الخرشي ٢٢٦/١ ، شرح الزرقاني ١٥٣/١ ، جواهر الإكليل ١/٣٥ حاشية البناي ١٥٣/١

(٧) المجموع ١٥٨/٣ ، ١٦٢ ، زاد المحتاج ٢٢٨/١ ، نهاية المحتاج ٢٦٣/٢ ، حاشية أبي الضياء ٢/

٢٦٣ .

(٨) الإنصاف ٤٩٥/١ ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٦٢/٢٢ .

### القول الثالث :

أنه تجوز الصلاة فيها مطلقاً .

وهو رواية عند الحنابلة <sup>(١)</sup> .

### الأدلة :

#### دليل القول الأول :

عن جابر بن عبد الله أن النبيّ -صلى الله عليه وسلم- قال : " أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي : نصرت بالرعب مسيرة شهر ، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، فأبما رجل من أمّتي أدركته الصلاة فليصل ، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي ، وأعطيت الشفاعة ، وكان النبيّ يبعث إلى قومه خاصة ، وبعثت إلى الناس عامة " <sup>(٢)</sup> .

وجه الدلالة : أن النبيّ -صلى الله عليه وسلم- بين في هذا الحديث أن الله جعل الأرض مسجداً وطهوراً ومعابد الكفار جزء من الأرض التي أبيع للمسلمين اتخاذها مسجداً فتبقى على أصلها من جواز الصلاة فيها ما لم يقم دليل على نجاستها فإذا قام الدليل على نجاستها قلنا بجرمة الصلاة فيها لأنه لا تصح الصلاة في المكان النجس .

وأما منع الصلاة فيها إن كان فيها تصاوير فلما يأتي :

#### الدليل الأول :

عن ابن عباس عن أبي طلحة رضي الله عنهما قال : " قال النبيّ -صلى الله

---

(١) الإنصاف ٤٩٥/١ ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٦٢/٢٢ ، شرح العمدة في الفقه ٥٠٢/٤ ،

المغني ٤٧٨/٢ .

(٢) سبق تخريجه .

عليه وسلم- : لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا تصاوير " (١).

وجه الدلالة : أن المكان الذي يوجد فيه تصاوير لا تصح فيه الصلاة لأن الملائكة لا تدخله فيكون مأوى للشياطين (٢).

الدليل الثاني :

أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يدخل الكعبة حتى محي ما فيها من الصور مما يدل على عدم جواز دخول الأماكن التي فيها تصاوير فضلاً عن الصلاة فيها (٣).

الدليل الثالث :

أن الصحابة رضوان الله عليهم صلوا في الكنيسة التي تخلوا من الصور (٤).

الدليل الرابع :

أن منع الصلاة في المكان الذي يوجد فيه صور أولى من منعها في الحمام لأن منع الصلاة في الحمام إما لكونه مظنة النجاسة ، وإما لكونه بيت الشيطان ، وهو الصحيح ، وأما محل الصور فمظنة الشرك ، وغالب شرك الأمم كان من جهة الصور والقبور (٥).

دليل القول الثاني :

أن معابد الكفار مأوى للشياطين يتجمعون فيها فيكره للمسلم الصلاة

---

(١) رواه البخاري . صحيح البخاري ٦٤/٧ ، كتاب اللباس ، باب التصاوير ، واللفظ له . ورواه مسلم .

صحيح مسلم ١٦٦٥/٢ ، كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم تصوير صورة الحيوان .

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٥٤/١ .

(٣) فتاوى شيخ الإسلام ١٦٢/٢٢ ، زاد المعاد ٤٥٨/٣ .

(٤) فتاوى شيخ الإسلام ١٦٣/٢٢ .

(٥) انظر : زاد المعاد ٤٥٨/٣ .

فيها <sup>(١)</sup>.

يناقش : أنها تكون مأوى للشياطين إذا كان فيها تصاوير ، أما إذا خلت من  
التصاوير فلا .

### دليل القول الثالث :

حديث جابر بن عبد الله أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال : " أعطيت  
خمساً لم يعطهن أحد قبلي .... " الحديث <sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة : أن النبي -صلى الله عليه وسلم- بين أن الله سبحانه وتعالى  
جعل الأرض مسجداً وطهوراً له ولأمته من بعده ، ومعابد الكفار إنما هي قطعة  
وجزء من هذه الأرض التي وضعها الله للمسلمين مسجداً وطهوراً ، فتبقى على  
أصلها ما لم يعلم يقيناً نجاستها فإنها تنتقل من كونها صالحة لأن تكون مكان  
لأداء الصلاة إلى كونها غير صالحة لأداء الصلاة لوجود النجاسة عليها .

### يناقش :

أننا نسلم لكم أن الأرض جعلت لنا مسجداً وطهوراً وأنه تصح الصلاة في معابد  
الكفار إذا لم يعلم نجاستها ، ولكننا نقول أيضاً أنه لا بد من خلوها من الصور  
لأن المكان الذي توجد فيه صور لا تدخله الملائكة فلا يصح دخوله فضلاً عن  
الصلاة فيه <sup>(٣)</sup>.

### الترجيح :

بعد النظر في الأقوال السابقة والاطلاع على أدلتها ، ومناقشة ما يحتاج إلى

---

(١) حاشية ابن عابدين ٢٥٤/١ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) حاشية ابن عابدين ٢٥٤/١ .

مناقشة منها تبين لي أن القول الراجح هو القول الأول وهو أن الصلاة تصح في معابد الكفار إذا خلت من الصور، فإذا كان فيها صور أزيلت، فإن لم يمكن إزالتها وجب سترها عن أعين المصلين ، وذلك لقوة أدلته وسلامتها من المناقشة، ولأنه قد ثبت أن الصحابة رضوان الله عليهم قد صلوا في معابد الكفار التي تخلو من الصور ، كما أن الحاجة داعية لذلك خاصة وأن الكنائس في الغالب أرخص الأماكن التي يمكن للمسلمين المغتربين استئجارها من النصارى، بل إن بعضها تقدمه الجامعات أو الهيئات الخيرية للاستفادة منه في المناسبات دون مقابل.

وقد أخذ بهذا الرأي مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الثالثة التي أقيمت بعمان عاصمة الأردن عام ١٤٠٧هـ <sup>(١)</sup>، والله أعلم بالصواب.

---

(١) مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد الثالث ١٤٠٤هـ .

## الفصل الثالث : في مواقيت الصلاة ، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : مواقيت الصلاة في البلاد التي يستمر نهارها أو يستمر ليلها <sup>(١)</sup> :

هناك بعض البلاد والأماكن الواقعة في شمال الكرة الأرضية وجنوبها <sup>(٢)</sup> يستمر فيها الليل قرابة ثلاثة أشهر ويستمر فيها النهار قرابة ثلاثة أشهر ، وبقيّة أيام السنة يختلف فيها النهار والليل طويلاً وقصراً بحيث يكون فيها اليوم ليلاً كله ثم ينقص شيئاً فشيئاً حتى يصل وقت الاعتدال الربيعي فيستوي فيه النهار والليل ثم يبدأ النهار بالزيادة على الليل شيئاً فشيئاً حتى يكون اليوم كله نهاراً ثم ينقص شيئاً فشيئاً حتى يصل وقت الاعتدال الخريفي <sup>(٣)</sup> .

وقد يعيش في هذه المناطق بعض المسلمين ، فكيف يمكن لهؤلاء المسلمين أداء الصلاة في هذه الأماكن ؟

---

(١) طول كل من النهار والليل يتغير مع أيام السنة وذلك لأن محور دوران الأرض حول نفسها ثابت الاتجاه ولكنه مائل على مستوى مدار الأرض حول الشمس . وينتج عن ذلك اختلاف طول النهار والليل حسب ما يأتي : أ - درجة العرض . ب - حسب الفصول . وفي وقت الاعتدالين يكون طول كل من النهار والليل اثني عشرة ساعة في جميع أنحاء العالم . انظر : أطلس العالم ص ٣ .

(٢) وهي الأماكن الواقعة بين الدائرة القطبية الشمالية الواقعة في دائرة عرض ٦٦,٥ والقطب الشمالي ، وما بين الدائرة القطبية الجنوبية الواقعة في دائرة عرض ٦٦,٥ والقطب الجنوبي ، وهذه الأماكن يسود فيها الليل ٢٤ ساعة فأكثر ، ويسود النهار ٢٤ ساعة فأكثر والنسبة فيه بين الشمال والجنوب معكوسة ففي حالة استمرار النهار في الشمال يستمر الليل في المنطقة المقابلة لها في الجنوب والعكس صحيح أي أنه في حالة استمرار الليل في الشمال يستمر النهار في المنطقة المقابلة لها في الجنوب . انظر : الجغرافيا الطبيعية ص ٢٤ .

(٣) انظر : الجغرافيا الطبيعية ص ٢٤-٢٥ ، وأطلس العالم ص ٣ .

يجب على المسلمين الذين يعيشون في هذه المناطق أن يصلوا الصلوات الخمس في كل أربع وعشرين ساعة ، وأن يقدروا لها أوقاتها ويحددوها معتمدين على أقرب بلاد إليهم تتمايز فيها أوقات الصلوات المفروضة بعضها من بعض وذلك للأدلة المثبتة لفرضية الصلوات الخمس ومنها :

### الدليل الأول :

ما ثبت في حديث الإسراء . قال النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- : "ففرض الله على أمي خمسين صلاة فرجعت بذلك حتى مررت على موسى فقال : ما فرض الله لك على أمتك ؟ قلت : فرض خمسين صلاة ، قال : فارجع إلى ربك فإن أمتك لا تطيق ذلك ، فراجعتني ، فوضع شطرها ، فرجعت إلى موسى . قلت : وضع شطرها ، فقال : راجع ربك فإن أمتك لا تطيق ، فراجعت ، فوضع شطرها ، فرجعت إليه ، فقال : ارجع إلى ربك فإن أمتك لا تطيق ذلك ، فراجعت ، فقال : هي خمس وهي خمسون لا يبدل القول لدي ، فرجعت إلى موسى ، فقال راجع ربك ، فقلت : استحييت من ربي " (١) .

### الدليل الثاني :

عن طلحة بن عبيد الله قال : جاء رجل إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من أهل نجد نائر الرأس نسمع دوي صوته ولا نفقه ما يقول ، حتى دنا ، فإذا هو يسأل عن الإسلام ، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : " خمس صلوات في اليوم والليلة ، فقال هل علي غيرها ؟ قال : لا إلا أن تطوع ،

---

(١) الحديث طويل جداً اكتفيت منه بذكر الشاهد في هذا الموضع، وقد رواه البخاري بتمامه. صحيح البخاري ٩١/١-٣ ، كتاب الصلاة ، باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء ، واللفظ له ، ورواه مسلم . صحيح مسلم ١٤٨/١-١٤٩ ، كتاب الإيمان ، باب الإسراء برسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلى السموات وفرض الصلوات .

قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وصيام رمضان ، قال : هل علي غيره؟ قال : لا ، إلا أن تطوع . قال: وذكر له رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الزكاة ، قال : هل علي غيرها ؟ قال : لا إلا أن تطوع، قال : فأدبر الرجل وهو يقول : والله لا أزيد على هذا ولا أنقص، قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: أفلح إن صدق " (١).

### وجه الدلالة :

أن هذه الأحاديث وغيرها كثير بينت فرضية الصلاة وأنها خمس صلوات في اليوم واللييلة ، فلا يجوز الزيادة عليهن باعتبار أن المزداد فرضاً معهن ولا يجوز أيضاً النقص منهن، بل يجب على المسلمين أن يصلوا الصلوات الخمس في اليوم واللييلة في أوقاتها المقدرة لهن شرعاً مهما طال نهارهم أو قصر، أو طال ليلهم أو قصر أو كانوا في بلد يستمر نهاره فترة من الزمن ، أو كانوا في بلد يستمر ليله فترة من الزمن ، فإذا كانوا في مثل هذه الأماكن فإنه يجب عليهم أن يقدرُوا أوقات صلاتهم ويحددوها معتمدين في ذلك على أقرب البلاد إليهم التي يتميز بها الليل من النهار وتعرف فيها أوقات الصلوات الخمس بمواقيتها الشرعية في كل أربع وعشرين ساعة .

ودليل مشروعية تقدير أوقات الصلاة ما ثبت في حديث النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- لأصحابه عن الدجال حيث سأله بعد أن حدثهم عنه فقالوا : يا

(١) رواه البخاري . صحيح البخاري ١٧/١ ، كتاب الصلاة ، باب الزكاة من الإسلام ، وقوله: ﴿ وَمَا

أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ

دِينُ الْقِيَمَةِ ﴾ واللفظ له ، ورواه مسلم . صحيح مسلم ٤٠/١-٤١ ، كتاب الإيمان ، باب بيان

الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام .



رسول الله ! وما لبثه في الأرض ؟ قال : أربعون يوماً . يوم كسنة ، ويوم كشهر ، ويوم كجمعة ، وسائر أيامه كأيامكم . قالوا : يا رسول الله ! فذلك اليوم الذي كسنة أتكفينا فيه صلاة يوم ؟ قال : لا ، اقدروا له قدره " (١) .

**وجه الدلالة :** حيث ثبت في هذا الحديث مشروعية تقدير أوقات الصلاة وذلك في زمن الدجال فيقاس عليه زمن من يستمر نهارهم أو يستمر ليلهم حيث يجب عليهم أن يقدروا ويحددوا أوقات صلاتهم بأقرب البلاد إليهم والتي يتميز بها الليل من النهار ويعرف فيها أوقات الصلوات الخمس ، ويقول الشيخ محمد رشيد رضا :

أرأيت هل يكلف الله تعالى من يقيم في جهة القطبين وما يقرب منها أن يصلي في يومه وهو سنة ، أو عدة أشهر خمس صلوات فقط ؟ كلا إن الآيات الكبرى على كون هذا القرآن من عند الله المحيط علمه بكل شيء ، ما نراه فيه من الاكتفاء بالخطاب العام الذي لا يتقيد بزمان من جاء به ولا مكانه .

فأطلق الأمر بالصلاة ، والرسول بين أوقاته بما يناسب حال البلاد المعتدلة التي هي القسم الأعظم في الأرض ، حتى إذا وصل الإسلام إلى أهل تلك البلاد التي أشرنا إليها يمكنهم أن يقدروا للصلوات باجتهادهم والقياس على ما بينه النبي عليه الصلاة والسلام من أمر الله المطلق فيقدروها لها قدرها ، ولكن على أي البلاد يكون التقدير ؟ قيل على البلاد المعتدلة التي وقع فيها التشريع كمكة والمدينة ، وقيل على أقرب بلاد معتدلة إليهم وكل منهما جائز فإنه اجتاهدي لا نص فيه " (٢) .

---

(١) الحديث طويل جداً فاكثفت منه بذكر الشاهد في هذا الموضوع وقد ذكره الإمام مسلم بتمامه .

صحيح مسلم ٣/ ٢٢٥٠-٢٢٥٥ ، كتاب الفتن وأشرط الساعة ، باب ذكر الدجال وصفه ما معه .

(٢) فتاوى الشيخ محمد رشيد رضا ٦/ ٢٥٧٧-٢٥٧٨ .

والقول بتقدير أوقات الصلاة في مثل هذه الأماكن بأقرب البلاد التي يتميز فيها الليل من النهار هو ما أفتت به اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية<sup>(١)</sup>.

وهو أيضاً ما أفتت به هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية في الدورة الثانية عشرة المنعقدة في الرياض في الأيام الأولى من شهر ربيع الآخر عام ١٣٩٨هـ<sup>(٢)</sup>.

---

(١) مجلة البحوث الإسلامية عدد (٢٥) ص ٢٩ .

(٢) مجلة البحوث الإسلامية عدد (٢٥) ص ٣٢-٣٤ .

## المبحث الثاني : حكم صلاة العشاء<sup>(١)</sup> في البلاد التي لا يتميز فيها

### وقت العشاء لاتحاده مع الفجر:

هناك بعض البلاد في شمال الكرة الأرضية<sup>(٢)</sup> وجنوبها لا يتميز فيها وقت

(١) هذا ليس خاصاً بوقت العشاء بل يعم جميع أوقات الصلوات وذلك لأنه يقل النهار في الشتاء في نصف الكرة الشمالي كلما اتجهنا شمالاً حتى يصل إلى دائرة عرض ٦٦,٥ وهي الدائرة القطبية الشمالية فيكون الليل فيها ٢٤ ساعة ، ويستمر كذلك ما بينها وبين القطب الشمالي . وفي صيف نصف الكرة الشمالي يزداد النهار كلما اتجهنا شمالاً حتى يصل إلى دائرة عرض ٦٦,٥ وهي الدائرة القطبية الشمالية فيكون النهار فيها ٢٤ ساعة ويستمر كذلك ما بينها وبين القطب الشمالي وعكس ذلك تماماً في نصف الكرة الأرضية جنوباً . " ويتزايد عدم التساوي في الليل والنهار كلما ابتعدنا من خط الاستواء في اتجاه القطبين وفي العروض المتناظرة شمال خط الاستواء وجنوبه ، ٤٥ شمالاً و ٤٥ جنوباً مثلاً تكون النسبة بين طول الليل والنهار معكوسة وما بين الدائرة القطبية الشمالية والقطب الشمالي يستمر الليل ٢٤ ساعة فأكثر ، والعكس يسود نهار لمدة ٢٤ ساعة فأكثر فيما بين الدائرة القطبية الجنوبية ، والقطب الجنوبي " الجغرافيا الطبيعية ص ٢٤ .

وبناءً على ما سبق يتضح لنا أن انعدام الوقت ليس خاصاً بوقت العشاء بل يعم جميع أوقات الصلوات المفروضة وإذا كان شبه انعدام الليل يعدم وقت العشاء فإن قلة وقت النهار بعدم وقتي الظهر والعصر حينما يصل وقت النهار إلى أقل من ساعة . أما ذكرنا لوقت العشاء لوحده وتخصيصنا الحديث عنه فلأن الفقهاء رحمهم الله تعالى تعرضوا له دون غيره في كتبهم ولذلك خصصناه بالذكر وحده وإلا فإن الحكم يعم جميع الصلوات التي يعدم أوقاتها لدخلوها في أوقات غيرها .

(٢) ما ذكر يشمل شمال الكرة الأرضية وجنوبها وهي حوالي ما بعد خطي عرض ٥٠ شمالاً وجنوباً وإن كان بعض الباحثين يركز على شمال الكرة الأرضية فقط لأنه هو المنطقة المأهولة بالسكان بخلاف ما بعد خط عرض ٥٠ درجة جنوباً لأنه غير مأهول نسبياً ، وشمال الكرة الأرضية يتعارض مع جنوبها في طول الليل وقصره وطول النهار وقصره ، ففي الوقت الذي يقل فيه الليل في شمال الكرة الأرضية يقل النهار في جنوبها ، وفي الوقت الذي يقل فيه الليل في جنوب الكرة الأرضية يقل النهار في شمالها وذلك بسبب أن محور دوران الأرض حول نفسها ثابت الاتجاه لكنه مائل على مستوى مدار الأرض حول الشمس ، وينتج عن ذلك اختلاف طول النهار والليل وقصرها . انظر : الجغرافيا الطبيعية للدكتور محمد سامي عسل ص ٢٢ ، ٢٤ ، وأطلس العالم ص ٣ .

العشاء لاتتحاده مع وقت الفجر ، بمعنى أنه يستمر وقت المغرب فلا يغيب الشفق الأحمر حتى يطلع الفجر وبالتالي ينعدم وقت العشاء لفترة محددة من الوقت .  
فما حكم صلاة العشاء في هذه الحالة في هذه البلاد ؟  
اختلف العلماء في ذلك على قولين :

### القول الأول :

أنها واجبة ويقدر لها وقتها .  
وهذا مذهب بعض الحنفية <sup>(١)</sup>، ومذهب المالكية <sup>(٢)</sup>، والشافعية <sup>(٣)</sup>.

القول الثاني : أنها تسقط عنهم ولا تلزمهم .  
وهذا مذهب بعض الحنفية <sup>(٤)</sup>.

### الأدلة :

### أدلة القول الأول :

عموم الأدلة الدالة على فرضية وجوب الصلوات الخمس من غير تفريق بين إقليم وآخر ولا بين صلاة وأخرى .

### فمن القرآن الكريم :

قال الله تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ

---

(١) شرح فتح القدير ١/١٩٧ ، تبين الحقائق ١/٨١ ، حاشية الشليبي ١/٨١ ، حاشية ابن عابدين ١/٢٤٢ .

(٢) حاشية الدسوقي ١/١٥٦ ، مواهب الجليل ١/٣٨٨ .

(٣) روضة الطالبين ١/١٨٢ ، حاشية البحرمي ١/٣٤٤-٣٤٥ ، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ١/٣٤٥ .

(٤) شرح فتح القدير ١/١٩٧ ، تبين الحقائق ١/٨١ ، حاشية ابن عابدين ١/٢٤٢ ، ملتقى الأبحر ١/٥٦ .

وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴿١﴾.

وقال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ (٢).

ومن السنة :

عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم- : " بني الإسلام خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان" (٣) .

وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول : " خمس صلوات كتبهن الله على العباد ، من جاء بهن لم يضيع فيهن شيئاً استخفافاً بحقهن كان له عند الله عهداً أن يدخله الجنة ، ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد ، إن شاء عذبه ، وإن شاء أدخله الجنة" (٤).

أما الإجماع : فقد أجمعت الأمة على وجوب خمس صلوات في اليوم

---

(١) سورة البينة الآية (٥).

(٢) سورة البقرة الآية (٤٣) .

(٣) رواه البخاري . صحيح البخاري ٨/١ ، كتاب الإيمان ، باب دعاؤكم إيمانكم . ورواه مسلم .

صحيح مسلم ٤٥/١ ، كتاب الإيمان ، باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام واللفظ له .

(٤) رواه أبو داود ، سنن أبي داود ٢٩٥-٢٩٦ ، كتاب الصلاة ، باب في المحافظة على وقت

الصلوات ، ورواه النسائي ، سنن النسائي ٢٣٠/١ ، كتاب الصلاة ، باب المحافظة على الصلوات

الخمس واللفظ له . ورواه ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ٤٤٨/١ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء

في فرض الصلوات الخمس والمحافظة عليها ، ورواه مالك في الموطأ ١٢٣/١ ، كتاب صلاة الليل ،

باب الأمر بالوتر ، ورواه الدارمي . سنن الدارمي ٣٧٠/١ ، كتاب الصلاة ، باب في الوتر ، وقال

ابن عبد البر وهو صحيح ثابت لم يختلف عن مالك فيه . نيل الأوطار ٣٦٥/١ .

والليلة<sup>(١)</sup>.

### دليل القول الثاني :

أننا نقول بعدم الوجوب عليهم لعدم السبب وهو وجود الوقت ، فلما عدم الوقت الذي يجب أن تؤدي فيه سقط وجوبها ، كما يسقط غسل اليدين من الوضوء عن مقطوعهما من المرفقين<sup>(٢)</sup>.

### نوقش :

أن هناك فرقاً واضحاً لكل متأمل في ثبوت الفرق بين عدم كل الفرض وهو هنا " اليدين المقطوعتان من المرفقين " ، وبين عدم سببه الجعلي وهو هنا " انتفاء علامة وقت العشاء " الذي جعل علامة على الوجوب الخفي الثابت في نفس الأمر ، وجواز تعدد المعرفات للشيء ، فانتفاء الوقت انتفاء للمعرف وانتفاء الدليل على الشيء لا يستلزم انتفاء لجواز دليل آخر ، وقد وجد وهو ما تواطأت عليه أخبار الإسراء من فرض الله الصلاة خمساً بعدما أمروا أولاً بخمسين ، ثم استقر الأمر على الخمس ، شرعاً عاماً لأهل الآفاق لا تفصيل فيه بين أهل قطر وقطر<sup>(٣)</sup>.

وما ثبت في حديث الدجال<sup>(٤)</sup> ، حيث أوجب أكثر من ثلاثمائة عصر قبل صيرورة الظل مثلاً أو مثلين وقس عليه ، فاستفدنا أن الواجب في نفس الأمر خمس على العموم غير أن توزيعها على تلك الأوقات عند وجودها ، ولا يسقط بعدمها الوجوب وكذا قال -صلى الله عليه وسلم- : خمس صلوات كتبهن

(١) المغني ٦/٢.

(٢) شرح فتح القدير ١/١٩٧ .

(٣) حاشية ابن عابدين ١/٢٤٣ ، حاشية الشلبي ١/٨١ .

(٤) سبق تحريجه .

اللّٰه على العباد (١) (٢).

أجيب عنها : أنه كما استقر الأمر على أن الصلوات خمس فكذا استقر الأمر على أن للوجوب أسباباً وشروطاً لا يوجد بدونها ، وقولك : "شرعاً عاماً" إن أردت أنه عام على كل من وجد في حقه شروط الوجوب وأسبابه سلمناه ، ولا يفيدك لعدم بعض ذلك في حق من ذكر، وإن أردت أنه عام لكل فرد من أفراد المكلفين في كل فرد من أفراد الأيام مطلقاً فهو ظاهر البطلان فإن الحائض لو طهرت بعد طلوع الشمس لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم إلا أربع صلوات فقط ، ولم يقل أحد بأنه يجب عليها تمام الصلوات لأجل أنها فرضت خمساً .

فإذا قلت : تخلف الوجوب في حقها لفقد شرطه وهو الطهارة من الحيض، قلنا لك كذلك تخلف الوجوب في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه وهو الوقت وأظهر من ذلك الكافر إذا أسلم بعد فوات وقت أو أكثر من اليوم مع أن عدم الشرط وهو الإسلام في حقه مضاف إليه لتقصيره بخلاف هؤلاء ولم يقل أحد يجب عليه تمام صلوات ذلك اليوم لافتراض الصلوات خمساً على كل مكلف في كل يوم وليلة .

والقياس على ما في حديث الدجال غير صحيح ؛ لأنه لا مدخل للقياس في وضع الأسباب ، ولئن سلم فإنما هو فيما لا يكون على خلاف القياس ، والحديث ورد على خلاف القياس حيث جاء عن القاضي عياض أنه قال : هذا حكم مخصوص بذلك الزمان شرعه لنا صاحب الشرع ولو وكلنا فيه لاجتهادنا

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) انظر : شرح فتح القدير ١/١٩٨ ، حاشية الشلبي ١/٨١ .

لكانت الصلاة فيه عند الأوقات المعروفة واكتفينا بالصلوات الخمس . اهـ .  
ولئن سلم القياس فلا بد من المساواة ، ولا مساواة فإن ما نحن فيه لم يوجد  
زمان يقدر للعشاء فيه وقت خاص، والمقادير من الحديث أنه يقدر لكل صلاة  
وقت خاص بها ليس هو وقتاً لصلاة أخرى ، بل لا يدخل وقت ما بعدها قبل  
مضي وقتها المقدر لها ، وإذا مضى صارت قضاء كما في سائر الأيام فكأن  
الزوال وصيرورة الظل مثلاً أو مثلين وغروب الشمس وغيوبة الشفق وطلوع  
الفجر موجودة في أجزاء ذلك الزمان تقديراً بحكم الشرع ولا كذلك هنا إذ  
الزمان الموجود إما وقت المغرب في حقهم أو وقت للفجر بالإجماع فكيف  
يصح القياس .

وعلم بما ذكرنا عدم الفرق بين من قطعت يده أو رجلاه من المرفقين  
والكعبين وبين هذه المسألة وذلك لأن الغسل سقط ثم لعدم شرطه لأن المحالّ  
شروط فكذا هنا سقطت الصلاة لعدم شرطها ، بل وسببها أيضاً وكما لم يقدّر  
هناك دليل يجعل ما وراء المرفق إلى الأبط وما فوق الكعب بمقدار القدم خلفاً  
عنه في وجوب الغسل كذلك لم يرد دليل يجعل جزءاً من وقت المغرب أو من  
وقت الفجر أو منهما خلفاً عن وقت العشاء وكما أن الصلوات خمس بالإجماع  
على المكلفين كذا فرائض الوضوء على المكلفين لا تنقص عن أربع بالإجماع ،  
لكن لا بد من وجود جميع أسباب الوجوب وشرائطه في جميع ذلك فليتأمل  
المنصف<sup>(١)</sup>.

يرد عليه :

أن ما فعلناه ليس من باب القياس لتقيس عليه مسائلنا أو نلحقها به دلالة

---

(١) انظر : حاشية ابن عابدين ٢٤٣/١ .



وإنما ذكرناه دليلاً على افتراض الصلوات الخمس وإن لم يوجد السبب افتراضاً عاماً .

أما قولكم : " إن ما نحن فيه لم يوجد زمان يقدر للعشاء فيه وقت خاص " فإنه ممنوع ولا يسلم لكم وذلك لأن من يقدر يجعل لكل صلاة وقتاً يختص بها لا يشاركها فيه غيرها .

أما ما أوردتموه من عدم الافتراض على الحائض والكافر، فإنه يجاب عنه بأنه قد ورد النص بإخراجهما من العموم<sup>(١)</sup>.

ولو كان الأمر كما قال المسقطون لسقطت أيضاً صلاة سنة في يوم واحد لعدم توفر الوقت ولاكتفينا فيه بخمس صلوات فقط .

ولو كان الأمر كما ذكروا أيضاً فيه لتركت أكثر من صلاة في اليوم الواحد في البلاد غير المعتدلة ، فإذا كان يومهم كله نهار سقطت صلوات الليل ، وإذا كان يومهم ليل كله سقطت صلوات النهار . وهذا يحصل في البلاد الواقعة شمال الكرة الأرضية والأماكن الواقعة في جنوب الكرة الأرضية .

وبالتالي يتضح ضعف القول بسقوط صلاة العشاء عند اتحاد وقتها مع وقت الفجر ؛ لأننا لا نقول بسقوطها عند عدم وجود الليل أصلاً ، فعدم القول بسقوطها مع وجود الليل من باب أولى .

الترجيح :

بعد الاطلاع على الأقوال الواردة في هذه المسألة وأدلتها ومناقشة ما يحتاج إلى مناقشة منها والإجابة عن المناقشة التي لا تستقيم والرد على الإجابة التي لا تسلم للقائلين بها تبين لي أن القول الأول هو القول الراجح ، وهو وجوب

(١) المرجع السابق ١/ ٢٤٤ .

صلاة العشاء على من يعيشون في بلاد لا يتميز فيها وقت العشاء لاتحاده مع الفجر وعدم سقوطها عنهم وأن يقدرّون لها وقتها ، وذلك لقوة أدلته وتواترها وسلامتها من المناقشة ولقيام الإجماع السابق لهذا الخلاف وهو أن الأمة قد أجمعت على وجوب خمس صلوات في اليوم واللييلة وصلاة العشاء من الصلوات الخمس المفروضة في اليوم واللييلة فلا تسقط لعدم وجود وقتها ولا بد من تقدير وقت يكون فعلها فيه أداء وفعلها بعده قضاء<sup>(١)</sup>، واللّه أعلم بالصواب.

### المبحث الثالث : كيفية تقدير وقت صلاة العشاء<sup>(٢)</sup> :

عندما يتحد وقت المغرب مع وقت الفجر بمعنى أنه لا يغيب الشفق الأحمر حتى يطلع الفجر فإنه ينعدم وقت صلاة العشاء ونحتاج إلى تقدير وقت يمكن فعلها فيه فتكون أداء ويكون فعلها بعده قضاء ، فكيف يقدر هذا الوقت ؟  
اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال هي :

### القول الأول :

أن صلاة العشاء تؤدى أداءً إذا مضى من الزمان قدر ما يغيب فيه الشفق الأحمر في أقرب البلاد المعتدلة إليهم ، بحيث يكون لها وقت خاص يجب أن يكون فعلها فيه أداء وخارجه قضاء كما هو أيام الدجال .  
وهذا مذهب بعض الحنفية<sup>(٣)</sup> وجمهور الشافعية<sup>(٤)</sup>.

---

(١) وهذا هو ما سيبحث في المسألة التالية .

(٢) هذا أيضاً ليس خاصاً بوقت العشاء بل يعم جميع الصلوات وإنما اقتصرنا على العشاء لأنه هو الوقت الذي ذكره الفقهاء كما أنه أوضح في العشاء منه في غيره .

(٣) حاشية ابن عابدين ٢٤٢/١ .

(٤) حاشية البحرى ٣٤٥/١ ، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ٣٤٥/١ .

## القول الثاني :

أن يقدر أن سبب وجوب صلاة العشاء قد وجد كما يقدر في أيام الدجال، ويكون بعد مغيب الشفق أي عند طلوع الفجر ، فتكون قضاءً لفقد وقت الأداء .

وهذا مذهب بعض فقهاء الحنفية <sup>(١)</sup>.

## القول الثالث :

أنها تصلى بعد غياب الشفق الأحمر أداء ، ولا تصلى قضاء لبقاء وقتها ، ويتحرى بصلاة الصبح فجر من يليهم من البلاد، ولا يعتبر الفجر الذي لهم. وهذا مذهب الجويني كما نقله القرافي عنه <sup>(٢)</sup>.

## الأدلة :

### دليل القول الأول :

أنه لا بد من وجود وقت يمكن فيه فعل صلاة العشاء ، ويكون فعلها فيه أداءً لا قضاءً ، ولا يمكن أن نقول: إن هذا الوقت بعد طلوع الفجر، لأن الوقت يكون حينئذ وقت الصبح لا وقت الليل . حيث إنه لا بد أن يكون وقت أدائها ليلاً . وبناءً على هذا فإنه ينبغي أن يقدر وقتها إذا قضى من الزمن بعد غروب الشمس قدر ما يغيب فيه الشفق الأحمر في أقرب البلاد المعتدلة إليها، فإذا كانت أقرب البلاد المعتدلة يستغرق غياب الشفق فيها ساعة بعد غروب الشمس ، فإنه يحسب في البلاد التي يستمر فيها الشفق حتى طلوع الفجر ساعة من غروب الشمس يكون وقتاً لصلاة المغرب ، وما بعد هذه الساعة يكون وقتاً لصلاة العشاء فيها .

---

(١) حاشية ابن عابدين ٢٤٢/١ .

(٢) مواهب الجليل ٣٨٨/١ .

## أدلة القول الثاني :

### الدليل الأول :

أنه قدر أن الوقت وهو سبب الوجوب قد وجد كما يقدر وجوده في أيام الدجال لأن الصلاة لا تجب بدون السبب ، ولا يلزم وجود السبب حقيقة بل يكفي تقديره كما في أيام الدجال<sup>(١)</sup>.

يناقش : أننا نقدر وجود السبب حقيقة بعد أن يمضي من الزمن قدر ما يغيب به الشفق الأحمر في أقرب البلاد المعتدلة التي يغيب فيها الشفق الأحمر بحيث يكون للعشاء وقت حقيقة يكون فعلها فيه أداء وبعده قضاء ولا نكتفي بتقدير وجود السبب كما في أيام الدجال .

### الدليل الثاني :

أن الوجوب بدون السبب لا يعقل ، وإذا لم ينو مصلي العشاء في مثل هذه الحالة القضاء يكون أداء ضرورة ، وهو أي الأداء فرض الوقت ولم يقل به أحد إذ لا يبقى وقت العشاء بعد طلوع الفجر .

يناقش : أننا نسلم لكم أن الوجوب بدون السبب لا يعقل ولذلك نقول بوجود السبب وهو الوقت المقدر بعد أن يمضي من الزمن قدر ما يغيب فيه الشفق في أقرب البلاد المعتدلة فيكون فعله للصلاة في هذا الوقت أداء لأن فعله لها في وقتها . ولا ينتظر طلوع الفجر لأنه يخرج الوقت بطلوع الفجر فلا يبقى لها وقت بعد طلوعه.

### الدليل الثالث :

أننا لو فرضنا أن فجر هذه البلاد يطلع بقدر ما يغيب الشفق في أقرب البلاد

---

(١) حاشية ابن عابدين ٢٤٢/١ .

إليهم لزم اتحاد وقتي العشاء والصبح في حقهم أو أن الصبح لا يدخل بطلوع  
الفجر إن قلنا إن الوقت للعشاء فقط ، ولزم أن تكون العشاء نهائية لا يدخل  
وقتها إلا بعد طلوع الفجر ، وقد يؤدي أيضاً إلى أن الصبح إنما يدخل وقته بعد  
طلوع شمسهم ، وكل ذلك لا يفعل فتعين ما قلنا " (١).

#### يناقش :

أنه في حالة حصول ما افترضتم فإنه يكون وقت العشاء هو ما يلي وقت  
المغرب ولو كان ذلك بعد طلوع الفجر فيكون وقت العشاء بقدر ما يكفي  
لأداء الصلاة وما بعدها يكون وقتاً لصلاة الفجر ، فيكون للعشاء وقت مستقل  
يكون فعلها فيه أداء وفعلها بعده قضاء ، وللفجر أيضاً وقت مستقل وهو ما  
يلي وقت العشاء ، وهذا ما يستطيعه المسلم ولا يمكن أن يكلف بما لا يقدر  
عليه ولا يستطيع ، فلا يمكن أن يقال له: إن أدائك لصلاة العشاء بعد مضي  
القدر الذي يمكن أن يغيب فيه الشفق الأحمر في أقرب البلاد المعتدلة - قضاء ،  
لأن هذا تكليف بما لا يطاق والله سبحانه وتعالى لا يكلف بما لا يطاق ، قال  
الله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ الآية (٢).

#### دليل القول الثالث :

أنه ينتظر غياب الشفق الأحمر حتى يخرج وقت المغرب ثم تصلي العشاء بعد  
ذلك أداء، ثم يتحرى بصلاة الصبح فجر من يليهم من البلاد ولا يعتبر الفجر  
الذي لهم ، لأننا لو قلنا بأن وقت العشاء يدخل بمضي زمن غياب الشفق الأحمر  
في أقرب البلاد المعتدلة للزم منه أن يمنع من أراد أن يصلي المغرب أداء ويفرض

(١) حاشية ابن عابدين ٢٤٢/١ .

(٢) سورة البقرة : ٢٨٦ .

عليه أن يصلّيها قضاء، والشفق لم يغيب بعد ، وذلك في الزمن المقدر لوقت العشاء .

يناقش :

أنا في تقديرنا لوقت صلاة العشاء بين خيارين :

أحدهما : أن نقول: إن وقتها بعد طلوع الفجر ، وهذا لا يمكن أن نقول به لأن الوقت حينئذ يكون وقت الصبح لا وقت الليل ، والعشاء لابد أن يكون وقت أدائها ليلاً لأنها من صلاة الليل .

الثاني : أن نقول: إن وقتها في الليل ، وهنا ينبغي أن نقدر وقتها بعد أن يمضي من الزمن بعد غروب الشمس قدر ما يغيب فيه الشفق الأحمر في أقرب البلاد المعتدلة إليهم ، فيكون وقت صلاة العشاء في الليل ، وهذا هو أقرب الأمرين لأنه يبقى وقت صلاة العشاء في الليل .

الترجيح :

بعد النظر في الأقوال السابقة والاطلاع على أدلتها تبين لي أن القول الراجح هو القول الأول وهو أن صلاة العشاء تؤدي أداءً إذا مضى من الزمن بعد غروب الشمس قدر ما يغيب فيه الشفق الأحمر في أقرب البلاد المعتدلة إليهم بحيث يكون لها وقت خاص يجب أن يكون فعلها فيه أداءً وخارجه قضاءً كما هو أيام الدجال .

وذلك لقوة دليله وسلامته من المناقشة ، ولأن في العمل بهذا القول تيسيراً على المصلين مع المحافظة على كون فعل الصلاة أداءً وفي الليل أيضاً، بخلاف القول الثاني الذي يجعل فعل صلاة العشاء قضاءً من دون حصول قصور من المصلي ولا تفريط منه ، وبخلاف القول الثالث الذي يقلب صلاة العشاء من كونها صلاة ليل إلى كونها صلاة نهار لأنه يرى أدائها بعد مغيب الشفق طلوع الفجر، والله أعلم .

## الخاتمة :

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، جامع الناس ليوم الدين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد:

فما من أمر له بداية إلا وله نهاية وتلك سنة من سنن الله الكونية ونهاية من النهايات الحتمية . ولذلك كانت هذه الخاتمة لتلك البداية التي أنهى بها هذا البحث الموسوم بـ **أحكام المغتربين الفقهية في الصلاة** . والتي اشتملت على أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث وهي:

- ١ - أن القصر في السفر سنة مؤكدة .
- ٢ - أنه لا حد لمسافة السفر التي يجوز فيها للمسافر العمل برخص السفر ، بل كل ما سمي سفر في العرف جاز الترخص فيه.
- ٣ - أنه ليس هناك مدة محددة للسفر ، فالمسافر يترخص برخص السفر مهما بلغت مدة سفره طالما أنه لم ينو الإقامة أبداً .
- ٤ - أنه يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء للمسافر مطلقاً سواء جدّ به السير أم لا .
- ٥ - أنه يجوز الجمع لحاجة أو شغل ما لم يتخذ ذلك عادة .
- ٦ - أنه تجوز الصلاة على الثلج إذا لم يجد الإنسان مكاناً آخر غيره يصلي عليه.
- ٧ - أن الصلاة تصح في معابد الكفار إذا خلت من الصور، فإذا كان فيها صور فإنه ينبغي إزالتها أو سترها عن أعين المصلين .
- ٨ - أنه يجب على المسلمين الذين يعيشون في البلاد التي يستمر نهارها أو يستمر ليلها أن يصلوا الصلوات الخمس المفروضة في كل أربع وعشرين

ساعة ، وأن يقدروا لها أوقاتها ويحددها بالتحديد الشرعي للأوقات، فإن لم يستطيعوا فإنهم يحددون الأوقات التي لا يستطيعون تحديدها التحديد الشرعي الوارد في السنة ويعتمدون في تحديد هذه الأوقات على أقرب البلاد إليهم التي تمتاز فيها أوقات الصلوات المفروضة بعضها من بعض .

٩ - أنه تجب صلاة العشاء على المسلمين الذين يعيشون في البلاد التي لا يتميز فيها وقت العشاء لاتحاده مع الفجر ولا تسقط عنهم ألبة . وكذلك جميع الصلوات المفروضة إذا لم يوجد لها وقت يمكن أداؤها فيه . ولا بد من تقدير وقت للصلوات التي ينعدم وقتها . يكون فعل الصلاة في هذا الوقت المقدر لها أداء وفعلها بعده قضاء .

١٠ - أن صلاة العشاء التي ينعدم وقتها لاتحاده مع الفجر تؤدي أداءً إذا مضى من الزمن بعد غروب الشمس قدر ما يغيب فيه الشفق الأحمر في أقرب البلاد المعتدلة إليهم ، بحيث يكون لها وقت خاص يجب أن يكون فعلها فيه أداءً وفعلها خارجه قضاءً ، ولا يجوز إسقاطها بأي حال من الأحوال.

وبعد : فما أسلفت هي أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث، فإن يكن ما أورده في هذا البحث صواباً فمن الله وحده وله الفضل والمنة . وإن يكن خطأً فمن نفسي الأمانة بالسوء والشيطان ، والله ورسوله بريئان منه، والله سبحانه أسأل أن يقيم المعوج وأن يعدل المائل وأن يرفع الوضع وأن يصوب القصد وأن يسلم المنهج وأن يستر الذنب ويتجاوز عن الخطأ وأن يجعل الأعمال كلها خالصة لوجهه متقبلة عنده إنه ولي ذلك والقادر عليه ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .



## فهرس المصادر والمراجع :

- ١ - أحكام أهل الذمة . لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى عام (٧٥١هـ) : مطبعة جامعة دمشق ، ط- الأولى ١٣٨١هـ .
- ٢ - أسنى المطالب شرح روض الطالب . لأبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي المتوفى عام (٩٢٦هـ) : الناشر المكتبة الإسلامية .
- ٣ - أطلس العالم لمجموعة من الأساتذة منهم . محمد سيد نصر ونقولا زيادة وآخرون : الناشر مكتبة لبنان ، بيروت ، لبنان .
- ٤ - الأم . لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى (٢٠٤هـ) : الناشر دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- ٥ - الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية . اختارها علي البعلي الدمشقي المتوفى عام (٨٠٣هـ) : الناشر المؤسسة السعيدية بالرياض، مطابع الدجوى عابدين .
- ٦ - الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع . لمحمد الشربيني الخطيب ، مطبوع مع تحفة الحبيب : الناشر دار الفكر ، ط-الأخيرة ١٤٠١هـ .
- ٧ - الاختيار لتعليل المختار . لعبدالله بن محمود الحنفي المتوفى عام (٦٨٣هـ) : الناشر المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ، إسطنبول ، تركيا ، ط- الثانية ١٣٧٠هـ .
- ٨ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل . لعلي الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي المتوفى عام (٨٨٥هـ) : الناشر مكتبة السنة المحمدية ط- الأولى ١٣٧٤هـ ، توزيع مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .

- ٩ - البحر الرائق شرح كثر الدقائق . لزين العابدين إبراهيم بن نجيم المتوفى عام (٩٧٠هـ) : الناشر مكتبة رشيدية ، باكستان ، المطبعة العربية .
- ١٠ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع . لعلاء الدين أبي بكر بن بن مسعود الكاساني المتوفى عام (٥٨٧هـ) : الناشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط-الثانية ١٤٠٦هـ .
- ١١ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد . لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد الحفيد المتوفى عام (٥٩٥هـ) : الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، توزيع مكتبة الرياض الحديثة .
- ١٢ - البناية في شرح الهداية . لمحمود بن أحمد العيني المتوفى عام (٨٥٥هـ) : الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط-الثانية ١٤١١هـ .
- ١٣ - تبين الحقائق شرح كثر الدقائق . لفخر الدين عثمان الزيلعي المتوفى عام (٧٤٣هـ) : الناشر دار الكتاب الإسلامي ، ط-الثانية بمطابع الفاروق ، القاهرة .
- ١٤ - التمهيد لما الموطأ من المعاني والأسانيد . لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري الأندلسي المتوفى عام (٤٦٣هـ) : الناشر وزارة الشؤون الإسلامية بالمغرب ، مطبعة فضالة المحمدية .
- ١٥ - تهذيب التهذيب . لأحمد بن حجر العسقلاني المتوفى عام (٨٥٢هـ) : الناشر دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة .
- ١٦ - الجامع لأحكام القرآن . لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي المتوفى عام (٦٧١هـ) : الناشر دار الكتب العلمية ، ط الأولى ١٤٠٨هـ .
- ١٧ - الجغرافيا الطبيعية . للدكتور محمد سامي عسل : الناشر : مكتبة الأنجلو

المصرية ، الطبعة الثانية ١٩٨٥م.

١٨ - جواهر الإكليل شرح مختصر خليل . لصالح عبدالسميع الآبي الأزهري :  
الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .

١٩ - حاشية أبي الضياء . لعلي بن علي الشيراملسي المتوفى عام (١٠٨٧هـ) ،  
مطبوع مع نهاية المحتاج : الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط-  
الأخيرة .

٢٠ - حاشية ابن عابدين . لمحمد بن أمين بن عمر بن عابدين المتوفى عام  
(١٢٥٢هـ): الناشر دار إحياء التراث العربي ودار الكتب العلمية ، بيروت ،  
لبنان .

٢١ - حاشية البجيرمي . لسليمان البجيرمي : الناشر دار الفكر ، ط-الأخيرة  
١٤٠١هـ .

٢٢ - حاشية البناني . لمحمد البناني ، مطبوع مع شرح الزرقاني : الناشر دار الفكر ،  
بيروت ، لبنان .

٢٣ - حاشية الجمل على المنهج . لسليمان الجمل : الناشر دار إحياء التراث  
العربي .

٢٤ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير . لمحمد عرفة الدسوقي المتوفى عام  
(١٢٣٠هـ) : الناشر دار الفكر للطباعة والنشر .

٢٥ - حاشية الشلبي . لشهاب الدين أحمد ، مطبوع مع تبين الحقائق : الناشر دار  
الكتاب الإسلامي ، مطبعة الفاروق الحديثة للطباعة ، القاهرة ، ط-الثانية .

٢٦ - حاشية الطحطاوي علي مراقي الفلاح . لأحمد بن محمد بن إسماعيل  
الطحطاوي الحنفي : الناشر مكتبة البابي الحلبي ، ط- الثالثة ١٣١٨هـ ،  
مصر .

- ٢٧ - حاشية عميرة على شرح جلال الدين المحلى على منهاج الطالبين . لشهاب الدين أحمد أبي يعلى الملقب بعميرة المتوفى عام (٩٥٧هـ) : الناشر مطبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .
- ٢٨ - حاشية قليوبي على شرح جلال الدين المحلى على منهاج الطالبين . لشهاب الدين أحمد بن أحمد القليوبي المتوفى عام (١٠٦٩هـ) : الناشر مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، مصر .
- ٢٩ - الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي . لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي : الناشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط- الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- ٣٠ - حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء . لأبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال المتوفى عام (٥٠٧هـ) : الناشر مكتبة الرسالة الحديثة ، عمان ، الأردن ط الأولى ١٩٨٨ م .
- ٣١ - الدر المختار . لعلاء الدين محمد بن علي الحصكفي المتوفى عام (١٠٨٨هـ) : الناشر إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، مطبوع من رد المختار .
- ٣٢ - روضة الطالبين وعمدة المفتين . لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى عام (٦٧٦هـ) : الناشر المكتب الإسلامي ، دمشق ، سوريا ط- الثالثة .
- ٣٣ - الروض المربع بشرح زاد المستقنع . لمنصور بن يونس البهوتي ، المتوفى عام (١٠٥١هـ) : الناشر: دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠ م .
- ٣٤ - روضة الناظر وجنة المناظر . لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المتوفى عام (٦٢٠هـ) : الناشر جامعة الإمام ، الرياض ، ط- الثانية ١٣٩٩ هـ .

- ٣٥ - زاد المعاد . لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية المتوفى عام (٧٥١هـ): الناشر مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ومكتبة المنار الإسلامية ، الكويت ، ط. الخامسة والعشرون ١٤١٢هـ .
- ٣٦ - سبل السلام شرح بلوغ المرام . لمحمد بن إسماعيل الصنعاني المتوفى عام (١١٨٢هـ) : الناشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط. الثانية ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض.
- ٣٧ - سنن أبي داود. لسليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى عام (٢٧٥هـ): نشر وتوزيع محمد علي السيد ، حمص ، سوريا ، ط-الأولى ١٣٨٨هـ.
- ٣٨ - سنن ابن ماجه . لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني المتوفى عام (٢٥٥هـ) : نشر وطبع بدار الدعوة ، إسطنبول ، تركيا .
- ٣٩ - سنن الدارقطني . لعلي بن عمر الدارقطني المتوفى عام (٣٧٥هـ) : الناشر عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط-السابعة ١٤٠٦هـ .
- ٤٠ - سنن الدارمي . لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل الدارمي المتوفى عام (٢٥٥هـ) : نشر وطبع بدار الدعوة ، إسطنبول ، تركيا .
- ٤١ - السنن الكبرى. لأبي بكر أحمد بن حسين البيهقي المتوفى عام (٤٥٨هـ): الناشر دار المعرفة ، بيروت ، توزيع مكتبة المعارف ، الرياض .
- ٤٢ - سنن النسائي " المجتبى " . لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي المتوفى عام (٣٠٣هـ) : نشر وطبع بدار الدعوة ، إسطنبول ، تركيا .
- ٤٣ - السيل الجرار المتدفق على حدائق الزهار . لمحمد بن علي الشوكاني المتوفى عام (١٢٥٠هـ) : الناشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط-الأولى .
- ٤٤ - شرح الخرشي على مختصر خليل . لمحمد الخرشي المتوفى عام (١١٠١هـ): الناشر دار الكتاب الإسلامي لإحياء ونشر التراث الإسلامي ، القاهرة ، مصر .

- ٤٥ - شرح الزرقاني على مختصر خليل ، لعبد الباقي الزرقاني : الناشر دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
- ٤٦ - شرح العمدة في الفقه . لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية المتوفى عام (٧٢٨هـ) : الناشر مكتبة العبيكان ، الرياض ط- الأولى ١٤١٢هـ .
- ٤٧ - شرح العناية على الهداية . لمحمد بن محمود البابري المتوفى عام (٧٨٦هـ) ، مطبوع مع شرح فتح القدير : الناشر دار إحياء التراث الإسلامي ، بيروت ، لبنان .
- ٤٨ - شرح النووي على صحيح مسلم . لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى عام (٦٧٦هـ) : الناشر المطبعة المصرية ومكتبتها .
- ٤٩ - شرح فتح القدير . لمحمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام المتوفى عام (٦٨١هـ) : الناشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- ٥٠ - شرح منتهى الإرادات . لمنصور بن يونس البهوتي المتوفى عام (١٠٥١هـ) : الناشر دار الفكر .
- ٥١ - صحيح البخاري . لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى عام (٢٥٦هـ) : الناشر دار الدعوة ، إسطنبول ، تركيا .
- ٥٢ - صحيح مسلم . لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري المتوفى عام (٢٦١هـ) : الناشر دار الدعوة ، إسطنبول ، تركيا .
- ٥٣ - طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية . لنجم الدين بن حفص النسفي المتوفى عام (٥٣٧هـ) : الناشر دار القلم بيروت ، ط الأولى ١٤٠٦هـ .
- ٥٤ - العدة شرح العمدة . لبهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي ، المتوفى عام (٦٢٤هـ) : الناشر : المكتبة السلفية ، القاهرة - مصر ، الطبعة الثانية .
- ٥٥ - فتاوى الشيخ محمد رشيد رضا . جمع صلاح الدين المنجد ويوسف خوري : الناشر دار الكتاب الجديد ، بيروت ، لبنان ط- الأولى ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

- ٥٦ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري . لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى عام (٨٥٢هـ) : الناشر المكتبة السلفية ، القاهرة ، طبع بالمطبعة السلفية، ط-الثالثة ١٤٠٧هـ القاهرة .
- ٥٧ - الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني . لأحمد بن عبدالرحمن البنا الساعاتي المتوفى عام (١٣٧١هـ) : الناشر دار الحديث ، القاهرة ، مصر .
- ٥٨ - الفروع . لمحمد بن مفلح المتوفى عام (٧٦٣هـ) : الناشر مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .
- ٥٩ - فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت . لعبدالعلي الأنصاري المتوفى عام (١٢٢٥هـ) ، مطبوع مع المستقصى : الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .
- ٦٠ - القوانين الفقهية . لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن جزي المتوفى عام (٧٤١هـ) : الناشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط-الثانية ١٤٠٩هـ .
- ٦١ - الكافي . لابن عبدالب في فقه أهل المدينة المالكي ، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالب النمري المتوفى عام (٤٦٣هـ) : الناشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط-الأولى ١٤٠٧هـ .
- ٦٢ - كشف القناع عن متن الإقناع . لمنصور بن يونس البهوتي المتوفى عام (١٠٥١هـ) : الناشر مكتبة النصر الحديثة ، الرياض .
- ٦٣ - الكفاية على الهداية . لجلال الدين الخوارزمي الكرلاني ، مطبوع مع شرح فتح القدير : الناشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- ٦٤ - اللباب في الجمع بين السنة والكتاب . لأبي محمد علي المنجي : الناشر دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ، جدة ، ط-الأولى ١٤٠٣هـ .

- ٦٥ - المبدع في شرح المقنع . لأبي إسحاق إبراهيم بن مفلح المتوفى عام (٨٨٤هـ) : الناشر المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .
- ٦٦ - المبسوط . لأبي بكر بن أبي سهل السرخسي المتوفى عام (٤٩٠هـ) : الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ودار المعرفة ، بيروت .
- ٦٧ - مجلة مجمع الفقه الإسلامي . الناشر مجمع الفقه الإسلامي بجدة التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي .
- ٦٨ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى عام (٨٠٧هـ) : الناشر دار الكتاب ، بيروت ، ط- الثانية ١٣٨٨هـ .
- ٦٩ - المجموع شرح المذهب . لأبي زكريا محيي الدين النووي المتوفى عام (٦٧٦هـ) : الناشر دار الفكر .
- ٧٠ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام . جمع عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد : الناشر الرئاسة العامة لشؤون الحرمين ، طبع بإدارة المساحة العسكرية ، القاهرة ١٤٠٤هـ .
- ٧١ - مجلة البحوث الإسلامية . الناشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، الرياض .
- ٧٢ - المحلى بالآثار . لأبي محمد علي بن حزم المتوفى عام (٤٥٦هـ) : الناشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- ٧٣ - المدونة الكبرى . للإمام مالك بن أنس المتوفى عام (١٧٩هـ) : الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٧٤ - المذهب الأحمدي في مذهب الإمام أحمد . لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن علي بن الجوزي ، المتوفى عام (٦٥٦هـ) : الناشر : المؤسسة السعيدية بالرياض ، الطبعة الثانية .



- ٧٥ - المستدرك على الصحيحين . لأبي عبد الرحمن بن عبد الله الحاكم المتوفى عام (٤٠٥هـ) : الناشر دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١١هـ ، ط- الأولى .
- ٧٦ - المسند . للإمام أحمد بن حنبل المتوفى عام (٢٤١هـ) : الناشر دار الدعوة ، إسطنبول ، تركيا .
- ٧٧ - مصنف بن أبي شيبة ، المصنف في الأحاديث والآثار . لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة المتوفى عام (٢٣٥هـ) : الناشر الدار السلفية بالهند ، توزيع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، الرياض .
- ٧٨ - مصنف عبدالرزاق . لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعائي المتوفى عام (٢١١هـ) : الناشر المجلس العلمي في الهند ، مطابع دار العلم ، بيروت .
- ٧٩ - مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى . لمصطفى بن سعد الرحبياني : الناشر المكتب الإسلامي .
- ٨٠ - معجم البلدان . لياقوت الحموي المتوفى عام (٦٢٦هـ) : الناشر دار صادر ١٩٩٧هـ .
- ٨١ - المعلومات . ١٩٩٤م-١٩٩٥م : إعداد مكتب الآفاق المتحد ، ط-الأولى ١٤١٤هـ-١٤٩٤م الرياض .
- ٨٢ - المعيار المغرب . لأحمد بن يحيى الونشريسي : الناشر دار العرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .
- ٨٣ - المغني . لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المتوفى عام (٦٢٠هـ) : تحقيق عبد الله التركي ، وعبدالفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان .
- ٨٤ - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج . محمد الشربيني الخطيب المتوفى عام (٩٧٧هـ) : الناشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٧هـ .

- ٨٥ - المقنع في شرح مختصر الخرقى . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البنا ، المتوفى عام (٤٧١هـ) : الناشر: مكتبة الرشد - الرياض ، ط. الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٣ م .
- ٨٦ - ملقى الأبحر. لإبراهيم بن محمد الحلبي المتوفى عام (٩٥٦هـ) : الناشر مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط الأولى ١٤٠٩هـ .
- ٨٧ - المنتقى شرح موطأ مالك . لأبي الوليد سليمان الباجي المتوفى عام (٤٩٤هـ): الناشر دار الكتاب الإسلامي القاهرة ، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر ، ط الثانية .
- ٨٨ - الموافقات في أصول الشريعة . لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي المتوفى عام (٧٩٠هـ) : الناشر دار المعرفة ، بيروت ، ط-الثانية .
- ٨٩ - الموطأ . للإمام مالك بن أنس المتوفى عام (١٧٩هـ) : نشر وطبع بدار الدعوة، إسطنبول ، تركيا .
- ٩٠ - نصب الراية لأحاديث الهداية . لأبي محمد عبدالله بن يوسف الزيلعي المتوفى عام (٧٦٢هـ) : الناشر المجلس العلمي بالهند ، ط- الثانية ، توزيع مكتبة الرياض الحديثة .
- ٩١ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج . لمحمد بن أبي العباس الرملي الشهير بالشافعي الصغير المتوفى عام (١٠٠٤هـ) : الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ، ط-الأخيرة ١٤٠٤هـ .
- ٩٢ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار . لمحمد الشوكاني المتوفى عام (١٢٥٥هـ) : الناشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .